جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم الإقتصاد التطبيقي

بحث تكميلي لنيل درجة البكالريوس في الإقتصاد التطبيقي

بعنوان:

دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الإقتصادية في السودان خلال الفترة(2005-2015م)

The Rule Of Foreign Direct Investment On Economic Development Of Sudan Period|(2005-2015)

إعداد الطلاب:

1. ابوطالب عمر عثمان ادم
2. محمد عمر محمد مصطفي
3. فضل الله عبد الله فضل الله سعد
4. محمد عبد اللطيف عبد الله احمد

إشراف الأُستـــاذ:

عبد الباقي عيسي محمد

أغسطس2016م

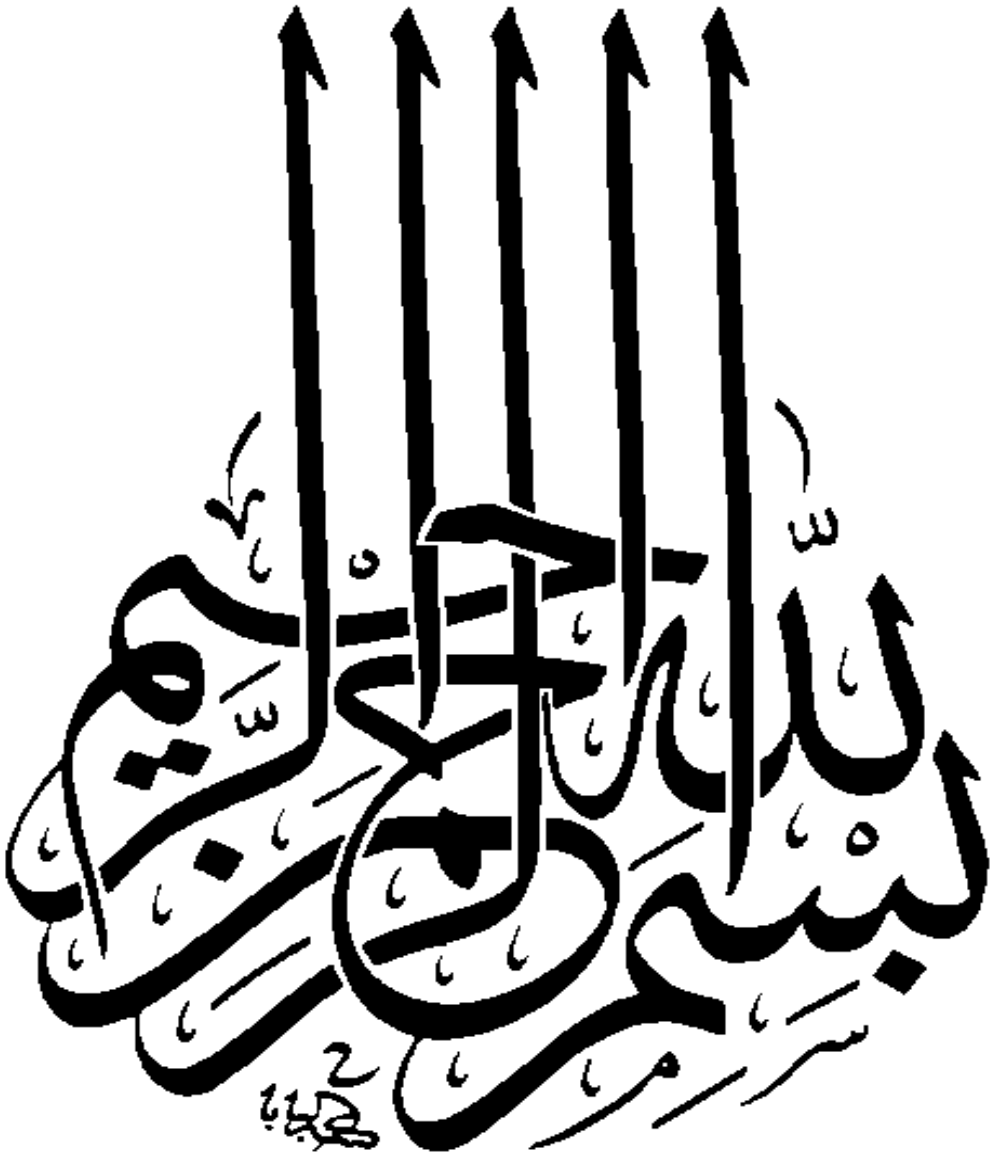
بسم الله الرحمن الرحيم

الإستهلال

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٠٥ ﴾

صدق الله العظيم

التوبة: ١٠٥

الإهـــــــــــــــــــــــــــــــــداء

الي منارة العلم والإمام المصطفى الي الأمي الذي علم المتعلمين الي سيد الخلق

الي رسولنا الكريم سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم

الينبوع الذي لا يمل العطاء الي من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها

الي امهاتنا العزيزات

من سعي وشقي لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشئ من أجل دفعي في

طريق النجاح الذي علمني أن ارتقي سلم الحياة بحكمته وصبر

الي آبائنا الأعزاء

من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي

الي أخواننا وأخواتنا

من سرنا سوياً ونحن نشق الطريق معاً نحو النجاح والإبداع الي من تكاتفنا يداً

بيد ونحن نقطف زهرة وتعلمنا

الي زملائنا وزميلاتنا

من علمونا حروفاً من ذهب وكلمات من درر وعبارات من اسمي وأجلي سيرة

العلم والنجاح

الي اساتذتنا الكرام ....

الشكـــــر والعـــــرفان

الحمد لله من قبل ومن بعد على ماوفق ويسر وعلى ماسخر وسهل واعان وقدر

فلك الحمد والشكر ولك الثناء على توفيقك ونعمتك ومنك والعافية

والصلاة والسلام على نبيه محمد ورسوله الامين معلم البشرية .

يسرنا ان نتقدم بوافر الشكر والعرفان والتقدير لتلك المؤسسة

العريقة العتيقة بالعلم وهي

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

ونشكر،،،

كلية الدراسات التجارية قسم الإقتصاد التطبيقي

كما يسرنا أيضاً أن نتقدم بوافر شكرنا وتقديرنا وإحترامنا وإمتناننا العميق

لأستاذنا العزيز/عبد الباقي عيسى محمد

الذي أشرف علي هذا البحث والذي تحمل عبء الإشراف

ولم يبخل علينا بوقته الغالي الذي وقف معنا بالتوجيه والإرشاد

فله منا التوقير والثناء والدعاء وجزاه الله عنا كل خير .

مستخلص البحث

يعتبر الإستثمار الاجنبي المباشر أحد اهم العوامل الإقتصادية التي تساهم في عملية التنمية ، وذلك لأنه يوفر التمويل لإنشاء وقيام المشروعات التنموية .

تمثلت مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

- هل ساهمت الإستثمارات الاجنبيه المباشره في زيادة الصادرات ؟
- هل عملت الإستثمارات الاجنبية المباشرة في نقل التكنولوجيا والخبرة الفنية في السودان ؟
- هل ساهمت في توفير فرص عمل جديدة في الإقتصاد السودني ؟

هدفت الدراسة الى معرفة حجم الإستثمار الأجنبي المباشر وكذلك معرفة المعوقات التى تواجه الإستثمار الأجنبي المباشر .

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات وتوصلت الى النتائج التالية:

1ــ يلعب الاستثمار الاجنبي المباشر دورا ايجابيا في تحقيق نمو اجمالي الناتج المحلي .

2ــ ساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في نقل التقنية والمعرفة الحديثه.

3ــ ساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في توفير فرص العمل .

4ــ يلعب الاستثمار الاجنبي المباشر دورا مهما في زياده الصادرات .

5ــ ساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوه .

وأوصت الدراسة بالآتي:

1.يجب علي الدولة تشجيع الإستثمارات الأجنبية لزيادة الصادرات السودانية .

2.على الدول الاهتمام بالاستثمارات الاجنبية من اجل زيادة الناتج المحلي الإجمالي .

3.يجب التركيز على الإستثمارات التي تعتمد على الكثافه العمالية وذلك للتخفيف من حدة البطالة.

4.ان يلزم قانون الإستثمار المستثمرين الإجانب والشركات الأجنبية بنسبة معينة من الشركات الأجنبية بنسة معينة من العمالة الوطنية حتي تتم الإستفادة من الخبرات والكوادر الأجنبية ونقلها للعمالة السودانية.

قائمة المحتـــــويات

البند	المحتـــــــوي	الصفحة
1	البسملة	أ
2	الإستهـــــــــــلال	ب
3	الإهـــــــــــداء	ج
4	الشكر والعرفان	د
5	مستخلص البحث	ه
6	قائمة المحتويات	و
7	قائمة الجداول	ح
8	قائمة الأشكال	ط
	الفصل الأول : الإطار العام والدراسات السابقة	
9	المقدمة	2
10	مشكلة الدراسة	2
11	أهمية الدراسة	2
12	أهداف الدراسة	3
13	فرضيات الدراسة	3

14	منهجية الدراسة	3
15	مصادر الدراسة	3
16	هيكل الدراسة	4
17	الدراسات السابقة	5
	الفصل الثاني : الإطار النظري للدراسة	
18	المبحث الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر	11
19	المبحث الثاني: أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر	15
20	المبحث الثالث: مزايا وعيوب الإستثمار الأجنبي المباشر	20
21	المبحث الرابع: نظريات الإستثمار الأجنبي المباشر	23
	الفصل الثالث : التنمية الإقتصادية	
22	المبحث الأول:مفهوم التنمية الإقتصادية	31
23	المبحث الثاني: نظريات التنمية الإقتصادية	36
24	المبحث الثالث: مؤشرات التنمية الإقتصادية	42
	الفصل الرابع : دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية	
25	المبحث الأول:دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الإقتصادية	55
26	المبحث الثاني: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الصادرات	67

27	المبحث الثالث: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا والتقنية	71
	الفصل الخامس : النتائج والتوصيات	
28	اولاً: مناقشة الفرضيات	73
29	ثانيا: النتائج	76
30	ثالثاً: التوصيات	77
31	رابعاً: قائمة المصادر والمراجع	79

قائمة الجـــــــــداول

البند	المحـــــــــــــــــــــتوي	الصفحة
جدول(4-1)	حجم اللإستثمارات الأجنبية في الفترة(2005-2015م)	55
جدول(4-2)	عدد وحجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة (2005-2015م)	57
جدول(4-3)	مساهمة الإستثمار في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة(2005-2015م)	59
جدول(4-4)	الإستثمارات الأجنبية المصدقة في القطاع الزراعي للفترة(2005-2015م)	61
جدول(4-5)	الإستثمارات الأجنبية المصدقة في القطاع الصناعي للفترة(2005-2015م)	62
جدول(4-6)	الإستثمارات الأجنبية المصدقة في القطاع الخدمي للفترة(2005-2015م)	64
جدول(4-7)	مساهمة الصادرات البترولية في قيمة الواردات في الفترة(2005-2015م)	68
جدول(4-8)	الصادرات غير البترولية في الفترة(2005-2015م)	68

قائمة الأشـــــــــكال

البند	المحتـــــــــــــــــــوي	الصفحة
شكل(4-1)	مقارنة بين مساهمة القطاعات في توظيف العمالة في الفترة (2005-2015م)	65
شكل(4-2)	فرص العمل التي وفرها الإستثمار الأجنبي المباشر في الفترة(2005-2015م)	66
شكل(4-3)	مقارنة بين قيم الصادرات البترولية وغير البترولية في الفترة (2005-2015م)	70

الفصل الأول

الإطار العام والدراسات السابقة

المقدمة:

يعتبر الإستثمار من مكونات الطلب الكلي والمحرك الأساسي للنشاط الإقتصادي الواسع الإنتشار خاصة ان الدول في مرحلة البناء والتعمير والإستقرار السياسي في الأقطار التي تخلصت من الإستعمار بصفة خاصه.

اهتمت الدول النامية بإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر بغرض توفير المال الازم لإقامة المشاريع التي يعجز رأس المال الوطني من إقامتها.

والسودان كغيره من الدول الناميه يسعى لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة بغرض تمويل المشروعات الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والخبرات وتوفير فرص العمل .

وبالرغم من هذه المميزات للإستثمارات الأجنبية المباشرة إلا ان هنالك مجموعة من المشاكل والمعوقات في الدول النامية التي تقف عائقاً للإستثمارات الأجنبية المباشرة ، لذلك يقع على عاتق الدول النامية عموماً والسودان خصوصاً عبئ كبير لتذليل العقبات والمشاكل امام الإستثمارات الأجنبية اهدافها في تحقيق التنمية المستدامة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1. ماهو اثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التنميه الاقتصادية في السودان ؟
2. هل ساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا ؟
3. هل ساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل المهارات والخبرات الفنية ؟
4. هل ساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الناتج المحلي الاجمالي ؟
5. هل ساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في تشغيل العماله؟

أهمية الدراسة:

تبرز اهمية الدراسة في الدور الكبير الذي يلعبة الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية المختلفة وما يتركه من اثار متباينة على المستوي الاقتصادي والبيئي، كما تقع اهمية دراسة الإستثمار

الأجنبي المباشر في تحقيق المكاسب الإقتصادية والإجتماعية للدول ، خاصة الدول النامية ، والعوامل والظروف التي يجب توفرها لإنسياب التدفقات لمحاولة التعرف على كيفية جذب المزيد من الإستثمارات واثارها المختلفة ، في تركيز الدراسه على تجربة السودان في هذا المجال والفرص المتوفره لجذب التدفقات الأجنبية والمجالات التي دخلها الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة .

أهداف الدراسة:

1. تهدف الدراسة الى معرفة دور الإستثمارات الأجنبية المباشره في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في السودان.
2. معرفة مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر ودعمه للقطاعات الاقتصادية المختلفة وتدريب العمالة ، ونقل التكنولوجيا والخبرات الفنية .

فرضيات الدراسة:

1. يلعب الإستثمار الأجنبي المباشر دوراً ايجابياً في تحقيق نمو إجمالي الناتج المحلي .
2. ساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل التقنية والمعرفة الحديثه.
3. ساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل .
4. يلعب الإستثمار الأجنبي المباشر دوراً مهماً في زيادة الصادرات .
5. ساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوه .

منهجية الدراسة :

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي فيما يختص بمفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الإقتصادية في السودان .

مصادر الدراسة:

إعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية في جمع البيانات مثل منشورات المركز القومي للبحوث والإحصاء والعرض الإقتصادي وبيانات وزارة المالية والإقتصاد الوطني ووزارة الإستثمار .

هيكل الدراسة:

تشتمل هذه الدراسة على خمسة فصول سيكون الفصل الأول عباره عن فصل تمهيدي يتشمل على الاطار العام للدراسة وعلي الدراسات السابقة .

الفصل الثاني تناول الإطار النظري للإستثمار الاجنبي المباشر من حيث المفهوم والأنواع ونظريات الإستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثالث متناولاً مفهوم التنمية الإقتصادية في السودان من حيث المفهوم والأنواع والنظريات والمؤشرات

اما الفصل الرابع تناول دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان.

اما الفصل الخامس متناولاً التوصيات والنتائج.

الدراسات السابقة :

1. دراسة علاء الدين محمد عثمان[1] :

تناولت الدراسه دور الشركات متعددة الجنسيات في الإستثمار في السودان .

وهدفت الدراسة الي الاتي :

1. العمل علي عرض النظام الإقتصادي والصناعي وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات.

2. تكوين نموزج الإطار التحليلي لتقييم دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاستثمار في السودان

واعتمادا علي عرض النظام الإقتصادي العالمي الجديد وتوصلت الدراسة الي النتائج التالية :

1. ان غالبية الإستثمارات للشركات متعددة الجنسيات في السودان تعمل في مجال البترول .

2. لم تساهم الشركات في خلق صناعات للتصدير بصوره فعالة .

3. علي الدوله دراسة السياسات التي تتبعها لتشجيع الإستثمار الأجنبي .

واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي فيما يتعلق بدور الشركات متعددة الجنسيات بالإستثمار في السودان وتوصلت الي النتائج الأتية:

1.تلعب الشركات متعددة الجنسيات دوراً هاماً في التنمية الأقتصادية في السودان .

2.تساهم الشركات متعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا والتقنية والمعرفة الحديثة .

3.مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في توفير فرص العمل .

وأوصت الدراسة بالأتي :

1.اثر الشركات الأجنبية علي الشركات المحلية في السودان .

2.اثر الشركات متعددة الجنسيات علي موارد الدول المضيفة.

3.اثر الشركات متعددة الجنسيات علي السيادة الوطنية.

[1] علاء الدين حمد عثمان ، الشركات متعددة الجنسيات ودورها في الاستثمار في السودان، ماجستير ، جامعة ام درمان الاسلاميه 2005م.

2. اميرة حسن علي باشري[2] :

تناولت الدراسة دور الإستثمارات المالية العربية في تنمية الاقتصاد السوداني ، دراسة حاله القطاع الصناعي في ولاية الخرطوم للفتره من 2000 ــ 2008م .

وهدفت الدراسة للتعرف علي حجم واتجاهات الإستثمارات للدول العربية وتوزيعها بالقطاعات الإقتصادية المختلفة وتوزيعها الجغرافي بالسودان .

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي والإسلوب الإستقرائي للوصول للنتائج.

النتائج التي توصلت لها اوضحت ان معظم الإستثمارات للدول العربية اتجهت الي القطاع الخدمي ثم يليه القطاع الصناعي تم اخيرا قطاع الزراعة.

كما توصلت الدراسه الي ان معظم الإستثمارات العربية تمركزت بولاية الخرطوم .

اوصت الدراسه بالاتي:

1. اصلاح بيئة ومناخ الاستثمار في الولايات المختلفة.
2. يقسم السودان لمناطق استثمارية بمستويات حوافز استثمارية .
3. وضع موجهات للإستثمار للقطاع الصناعي .

3. دراسة نزار العجمي رحمة الله[3] :

تناولت الدراسه دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتعلقة بإستثمارات النفط السوداني .

وهدفت الدراسة الي:

توفير إستثمارات أجنبية مباشرة لسد العجز في ميزان المدفوعات.

---

[2]اميره حسن علي باشري – دور الاستثمارات الاجنبية العربية في تنمية الإقتصاد السوداني ، بحث ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. 2000 ــ 2008م .

[3]نزار العجمي رحمة الله ، دور الاستثمارات الأجنبية المباشره المتعلقه بالنفط السوداني في توفير عملات اجنبية في الفتره من 1996 ــ 2004م، رسالة ماجستير في الدراسات المصرفيه جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2007م

اتبعت الدراسه المنهج الوصفي والتحليلي في جمع البيانات وتوصلت للنتائج التاليه:

ازدياد الإستثمارات الأجنبية المتعلقة بالنفط السوداني .

منذ عام 1992م نتيجة لتحسن موقف السودان الإقتصادي ،يتاثر الحساب التجاري ايجابا بنقصان العجز فيه، حدث تغير في هيكل ميزان المدفوعات وذلك بتغير كمي للصادرات.

وتمثلت التوصيات في الاتي:

1. العمل علي تهيئة مناخ الإستثمار فيما يتعلق بالقوانين واللوائح .
2. العمل علي تنويع وتوسيع محفظة الإستثمارات الأجنبية في السودان .
3. تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في تطوير واقامة المشاريع .
4. تفعيل دور الأستثمار وتحسين كفاءة الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالسودان.

4. دراسة محمد بشير الفاضل محمد[4] :

تناولت الدراسة الإستثمار الأجنبي المباشر واثره على الناتج المحلي الأجمالي في السودان .

وهدفت الدراسة الي معرفة مدي مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي ، ومعالجة مشكلة الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات .

وتوصلت الدراسة للنتائج التالية :

1. هنالك علاقة طردية بين الإستثمار الأجنبي والناتج المحلي الاجمالي.
2. عدم توفر المعلومات وتعدد المنافذ عدم الاستقرار الإقتصادي والسياسي يؤثر سلباً على الإستثمار الأجنبي المباشر .
3. هنالك علاقة طردية بين تحسين البيئة الإستثمارية وجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة

توصيات الدراسة :

[4] محمد بشير الفاضل محمد ، الاستثمار الاجنبي المباشر واثره على الناتج المحلي الاجمالي في السودان ورقة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2013م.

1.توفير البيانات والمعلومات الإحصائية الخاصة بالإستثمار.

2.ـــحل النزاعات السياسية حتى يكون مناخ السودان جاذباً.

5. اعتدال مصطفي عبد الحميد دياب[5] :

هدفت هذه الدراسة الى دراسة الإستثمار الأجنبي المباشر في خفض معدلات البطالة في السودان خلال دراسة حالة شركة بتروناس وذلك خلال الفترة 1999 ــ 2013 وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي واستخدام المصادر الثانوية والاولية معاً .

اختبرت الدراسة الفروض الآتية :

1.الإستثمار الأجنبي له دور ايجابي في خفض معدلات البطالة .

2. هنالك العديد من المعوقات التي تواجه الإستثمارات الأجنبية في السودان .

كذلك ان بيئة الإستثمار في السودان تمثل عوامل جذب الإستثمارات الأجنبية بالبلاد وقد تم اذيان جميع الترقيات.

من اهم توصيات البحث :

ضرورة اهتمام الدولة بالسياسات الإقتصادية والمالية التي تشكل حافزاً قويا للمستثمرين ، اضافة لأهتمام الدولة بالبنيات التحتية من طرق وجسور وكهرباء .

من اهم نتائج البحث :

ان الإستثمار الأجنبي له دور ايجابي في خفض معدلات البطاله، موقع السودان الاستراتيجي ووفرة الموارد الطبيعية، اضافة للتعديلات الإيجابية الى قوانين الإستثمار كلها يمكن ان تمثل عوامل جاذبة للإستثمارات الأجنبية بالبلاد .

---

[5]دراسة اعتدال مصطفي عبد الحميد دياب : اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في خفض معدلات البطالة في السودان ، ورقة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا مارس 2015م

6. دراسة سارة حسام ساتي شرف الدين[6] :

وتناولت الدراسة اثر الأستثمار العربي في القطاع المصرفي في السودان دراسة حالة بنك المال المتحد .

سعت هذه الدراسه الية الإستثمار العربي في السودان والتعرف على امكانية بنك المال المتحد في قيادة العمل المصرفي باعتباره احد المصارف التي استفادت من قوانين الإستثمار في السودان وقياس كفاءة وقدرة بنك المال المتحد لتعظيم الربحية ،وجذب المتعاملين معه وتوزيع وتنويع قاعدة مراسليه بالخارج .

انتهج هذا البحث المنهج الوصفي والتحليلي ومنهج دراسة الحاله التي تعتمد على الفرضيات التي تحدد ان الإصلاح المصرفي بالسودان ساعد على تهيئة مناخ الإستثمار في قطاع الصناعه المصرفيه وان بنك المال المتحد نوه لتعزيز العمل المصرفي العربي لما يتمتع به من مكانه متميزة في الخارطة المصرفيه بالسودان والتزام بنك المال المتحد بالتقيد بالقوانين واللوائح المصرفيه الصادره من بنك السودان المركزي مما ساعده على الانطلاق بخطى ثابته.

توصلت الدراسه الى مجموعه من النتائج اهمها :

ان حكومة السودان سعت الى تشجيع وزيادة الإستثمار الأجنبي في البلاد من خلال تحسين البيئه الإستثمارية.

اهم توصيات هذه الدراسة:

1. لابد من تحفيز الإستثمار في القطاع المصرفي على ادارة بنك المال المتحد وزيادة حصة القطاع الزراعي في التمويل
2. تشجيع البنك على استقطاب الموارد من الخارج.

---

[6]دراسة ساره حسام ساتي شرف الدين،اثر الاستثمار العربي في القطاع المصرفي في السودان ،دراسة حالة بنك المال المتحد ــ ورقة ماجستير ــ اكاديمية السودان للعلوم المصرفيه والماليه

الفصل الثانـي

الإستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول : مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني : أنواع الإستثمار

المبحث الثالث : مزايا وعيوب الإستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الرابع : نظريات الإستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول :

مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر:

توجد العديد من التعريفات للإستثمار الأجنبي المباشر وكل تعريف يختلف عن الاخر من حيث الزاوية التي ينظر بها للإستثمار والهدف او الغرض من الإستثمار .

فيما يلي نورد بعض التعريفات لبعض المؤسسات الدولية :

عرفه صندوق النقد الدولي :(IMF)

في كتابه ميزان المدفوعات الصادر في العام 1993 الإستثمار الأجنبي المباشر علي انه :

الإستثمار الذي يتم لاكتساب مصلحة مستديمة في المشروعات التي يتم ادارتها في دوله خلاف الدولة التي ينتمي اليها المستثمر الأجنبي .

فضلا عن اكتساب المستثمر الأجنبي لصوت فعال في ادارة المشروع عن طريق امتلاك 15 % من ملكية المشروع .

عرفته الامم المتحدة ممثلة في موتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD،2001)علي انه :

الذي يشتمل علي علاقة طويلة الاجل ويعكس مصلحة مستديمة ورقابة بواسطة مستثمر في المشروع، المقيم في اقتصاد ينتمي لدوله غير دولة المستثمر الاصلية ، ويتم القيام بالإستثمار الأجنبي المباشر بواسطة الافراد ومنشات الاعمال.

يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر بانه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد اخر .

ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الإستثمار مباشرا حيث يمتلك المستثمر الأجنبي 10% او اكثر من رأس المال لإحدي مؤسسات الاعمال .

يتميز هذا الشكل من اشكال التدفقات الماليه عن غيره من الاشكال الاخري لانه يتضمن تحريكات راس المال ليس فقط في شكل حصص ملكية وانما في شكل آلات وتكنولوجيا ومعرفة ومهارات .

كما انه يكون للمستثمر الحق في اتخاذ القرار والرقابه على المجالات او المشروعات التي تم فيها

الإستثمار وبالتالي يقل عنصر المخاطره وهذا الحق يتوفر لمجالات الإستثمار في محفظة الاوراق المالية .

1. تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر[7] :

هو ذلك النوع من الإستثمارات التي تنطوي علي تمليك المستثمر الأجنبي لجزء او كل الإستثمارات في المشروع المعين بالاضافه الي القيام بالمشاركه في ادارة المشروع الوطني في حالة الإستثمار المشترك ، او سيطرته الكامله علي الاداره والتنظيم في حالة ملكيته المطلقه لمشروع الإستثمار فضلا عن تحويل المستثمر كمية من الموارد المالية والتكنولوجيا والخبرة الفنية في جميع المجالات في الدولة المضيفة .

وايضاً يعرف الإستثمار :

تكوين رأس مال عيني جديد اي إضافة اصول انتاجية جديدة في المجتمع ، ولما كان الانتاج (الدخل) الذي يحصل عليه المجتمع يعتمد علي مقدرة وكفاءة الاصول الانتاجية والعوامل المساعدة في ذلك المجتمع فإن الاستثمار من الركائز الاساسية التي تحدد مستوي الانتاج والدخل لإي بلد من البلدان .

تتم عملية الإستثمار في اصل من الأصول الإنتاجية اذا كانت العائدات او المنافع المتوقعة من هذا تزيد عن تكاليف امتلاكه وتحقق وفورات وعائدات استثماره يفوق تكاليفه .

أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر وتطور حركته :[8]

في ضوء المفهوم السابق للإستثمار الأجنبي المباشر واشكاله المختلفة تبرز لنا اهمية هذا الإستثمار ودوره في التنمية الإقتصادية في الدول النامية وذلك من خلال:

1. امداد الدول النامية بحزمة من الاصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول وذلك من خلال الشركات متعددة الجنسيات وتشمل هذه الاصول رأس المال ، التكنولوجيا ، المهارات الادارية ، كما انها

---

[7] يعقوب علي جانقي - علم الدين عبد الله بانقا ،تقييم تجربة السودان في استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر وإنعكاسه علي الوضع الاقتصادي والمنظمه العربيه للتنميه الاداريه ، القاهره ، الشارقه ، الامارات المتحده 2006م .

حمدي رضوان ، الأقتصاد الدولي ، دراسة تحليلية للعلاقات الاقتصاديةالدولية ، كلية التجارة ، جامعة

شمس القاهرة 1998م ص 199.[8] عين

قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دولياً.

2. تساهم في خلق فرص العمل ورفع انتاجية هذا العنصر وبالتالي الحد من مشكلة البطالة .

3. رفع معدل الإستثمار للدول النامية من خلال تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ومن خلال جذب المدخرات المحلية الي الأنشطة الأساسية او الأنشطة المكملة من ثم ارتفاع عوائد الملكية وهو مايدفع بدوره الي زيادة المدخرات وبالتالي الإستثمارات .

4. انتشار الأثار الايجابية علي مستوي الإقتصاد القومي ككل نتيجة علاقات التشابك الامامية والخلفية التي تربط انشطة الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية ، فالروابط الخلفية تسهم في تطوير موسسات البيع المحلية كما تعمل علي فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة.

5. تسهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الاجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات .

أهداف الإستثمار:[9]

تتباين اهداف الإستثمار حسب الإمكانات المالية المتاحة للمستثمر ومستوي وطبيعة طموحاتة الإقتصادية ومايتوفر لديه من معلومات بشأن مصادر التسهيلات الإئتمانية وفرص الإستثمار المختلفة ومايسود من مناخ استثماري في محيط نشاطاته وأخيراً مايتميز به شخصياً او مايعتمد عليه من قدرات او اجهزة ادارية .

ومع كل ذلك يمكن التركيز بشكل عام علي الأهداف الآتية :

1. الحفاظ علي الإصول المادية (والمالية) التي يمتلكها المستثمر او يحق له التصرف بها ، وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة وبما يجنب هذه الأصول التأثيرات السلبية لهذه المخاطر . إن هدف الحفاظ علي الأصول الرأسمالية يعد امراً استراتيجياً لأن التضحية بجزء من هذه الإصول او كلها اما يؤدي الي ضياع ممتلكات خاصة حققها المستثمر في نشاطات سابقة ، او يجعله تحت طائلة الديون دون أن يتمكن من

[9] شقيري نوري موسي وآخرون– إدارة الإستثمار. دار المسيرة 2012م

9

الإبقاء بها في الوقت المناسب ووفق الشروط المحددة .

2. تحقيق عوائد مستقرة اي ان تكون هذه العوائد ذات تدفقات غير متقطعة ، وهنا يجب الإهتمام بمسألة القيمة الحالية الصافية للعوائد المعنية، بحيث تحافظ هذه العوائد علي قوتها الشرائية اي قيمها الحقيقية من جانب وتتجاوز التكاليف الفرصية المتأنية من البدائل الأخري من جانب آخر .

3. استمرار السيولة النقدية وذلك رغم ان هذه السيولة لاتعدام المحور الإستراتيجي لإهتمام المستثمر الإعتيادي إلا انها تعتبر ضرورية كجزء من الموارد المتاحة لعدد اسباب ، منها :

أ- تغطية النفقات الجارية الخاصة بعملية التشغيل والصيانة والتصليح والتطوير .

ب- إيفاء الديون المستحقة وبنفس العملات (العملات الوطنية او الأجنبية) التي تم تحويل الديون بها .

ج- مواجهة متطلبات الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والصحية الخاصة عندما يعمل المستثمر بشكل فردي او أسري ومواجهة متطلبات التنظيم الإداري للإستثمار عندما يجري الإستثمار في إطار مؤسسي .

إن اي نقص في السيولة تجاه نفقات التشغيل سوف يؤدي الي نتائج عكسية علي جهود العاملين ومستوي إندماجهم وهو ما قد يهدد بتعطل الطاقة الإنتاجية كما وان عدم إيفاء الديون المستحقة في أوقاتها المناسبة ووفق الشروط المتفق عليها سوف يؤدي الي تراكم خدمات الديون تفاقم العجز في الموازنة الإستثمارية وبالنتيجة قد تتهدد الأصول الرأسمالية بالضياع .

4. إسستمرار الدخول وزيادتها بوتائر متصاعدة. ويمثل هذا الهدف من اهم طموحات المسستثمر للخروج من دورة حياته الإعتيادية ولتوكيد رغباته في رفع مستويات معيشته وثم قدراته الإنتاجية ، ويمكن من خلال ذلك تعزيز المحفظة الإستثمارية بمزيد من النشاطات الجديدة .

المبحث الثاني:

أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر[10]:

يتخذ الإستثمار الأجنبي المباشر عدة انواع من ابرزها :

1. الإستثمار الثنائي :

وهو من اكثر الاشكال شيوعا في الدول الناميه ،بحيث يشارك المستثمر المحلي والخاص والحكومي او الاثنين معا ــ المستثمر الاجنبي في ملكية المشروعات الاقتصاديه المقامه على اراضيه وبالتالي يشاركه في قرارات الاداره ،وعن طريق هذه المشاركه يمكن تقليل المخاطر السياسيه ،التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي من تاميم ومصادره وخلافه فضلا عن تخفيف الأعباء التي يتحملها الإقتصاد المضيف ،نتيجة مشاركة المستثمر الوطني في المشروع الأجنبي المشترك.

2. الإستثمار في صورة شركات متعددة الجنسيات :

تعتبر هذه الشركات من اهم اشكال هذا الإستثمار والمحرك الرئيسي له حيث انه له فروعا مختلفه وتتميز بكبر حجمها وتنوعها واحتكارها لإحداث اساليب التكنولوجيا ،كما انها تدار مركزيا من مركزها الرئيسي في الوطن الام .

أيضاً ينقسم الإستثمار الي :[11]

1. الإستثمار الحقيقي:

يشمل كل انواع الانفاق التي تؤدي في النهاية الي زيادة مستوي الطاقة الإنتاجية والتي يمثلها المخزون الرأسمالي . ويصنف الاقتصاديون الاستثمار الحقيقي في قسمين هما :

أ- الإنفاق على تكوين رأس المال الثابت.

---

[10] عبدالسلام ابو قحف ،نظريات التمويل وجدوى الاستثمارات الاجنبية ،مؤسسة شباب الجامعه 2001.

[11] محمد الصادق الرشيد- ورقة ماجستير في الإقتصاد القياسي ، تقدير دالة الاستثمار الكلي في السودان ص ، ص 9- 12 ، 2010م

ب- الانفاق على تغيرات المخزون .

ويشتمل الإنفاق على تكوين رأس االمال الثابت على مجموع المبالغ التي يتم انفاقها في سبيل شراء الأبنية مختلف انواعها : السكنية وغير السكنية مثل ابية المصانع والمحلات التجارية والمستودعات والفنادق والمدارس والمستشفيات والموانى والمطارات وأماكن الترفيه ودور العبادة ... الخ ، كما يشتمل ايضا علي جميع انواع الإنشاءات كالطرق والجسور واستصلاح الاراضي .

2. الإستثمار الحكومي :

هو الإنفاق الذي تقوم به الحكومة بواسطة وزاراتها وهيئاتها المختلفة ويعرف بالإستثمار الحكومي او القطاع العام . هنالك اعتبارات تحكم الإستثمار الحكومي وهي المصلحة العامة ، كما تجدر الإشارة هنا الي ان الحكومة تعتبر اكثر قدرة في التأثير علي الإقتصاد وذلك عن طريق لجؤها الي الإجراءات الخاصة بالسياسات النقدية والمالية .

3. الإستثمار الخاص :

وهو الذي يقوم به القطاع الخاص والممثل في الأفراد ورجال الأعمال والذي يكون إستثماراً بدافع الربح المادي والمنفعة الخاصة .

4. الإستثمار الإجمالي:[12]

يتضمن الإستثمار الإجمالي جميع المبالغ المنفقة علي الطرق والبنى التحتية والتجهيزات الرأسمالية. ولكن لاتشكل مجموع هذه المبالغ حجم الاضافة الجديدة مستوي المخزون الرأسمالي القائم في الاقتصاد القومي بل ان جزءً من هذه الاستثمارات يستخدم في تعويض امتلاك الموجودات الرأسمالية الي تعويض النقص الحاصل في قيمة هذه الأصول والناتج عن استخدامها في العملية الانتاجية ويعرف ذلك الجزء من الإستثمار الاجمالي (بالاستثمار التعويضي) ويقصد به الاستثمارات التي تستهدف المحافظة على مستوي المخزون الرأسمالي اي تعويض المخزون ما فقد من قدرته اثناء الانتاج .

[12] محمد الصادق الرشيد- ورقة ماجستير في الإقتصاد القياسي ، تقدير دالة الاستثمار الكلي في السودان ص ، ص 9- 12 ، 2010م

5. الإستثمار الصافي :

اذا اقتصر الإستثمار على المحافظة على مستوي المخزون الرأسمالي فإن ذلك يعني ان الإستثمار الصافي يساوي صفراً في هذه الحالة اي ان رصيد المجتمع من الأصول الرأسمالية في نهاية الفترة الانتاجية وهي غالباً سنة كاملة لم ينقص عما كان عليه في بداية الفترة ،اما اذا كان الاستثمار ليس كافياً لتعويض الاستهلاكات فإن الإستثمار الصافي يكون سالباً في حين يشكل الإستثمار الصافي كل مايزيد عن المستوي اللازم لتعويض الاستهلاكات :

الإستثمار اللإجمالي = الإستثمار الصافي – الإستثمار التعويضي

الإستثمار الصافي = الاستثمار الإجمالي – الإهلاكات

وبالرغم من ان مفهوم الاستثمار الإجمالي غالباً مايكون المقصود في مثل هذه الدراسة ويرجع ذلك الي الصوبات الكثيرة التي تكتنف عملية تقدير الاهلاكات في كل فترة من فترات الإنتاج إذ ان بعض هذه الاصول مايجب إعتباره مستهلكاً في نهاية فترة تختلف عن الإختلاف عن المدة اللازمة لإستهلاك بعض الأصول الأخري ولهذا فقد يكون من الصعوبة تبين الإستثمار الصافي من الإستثمار التعويضي . كما ان الإعتبارات

التي تحكم الإستثمار التعويضي هي نفسها التي تنطبق علي الإستثمار الصافي وهذا ما يدفع الاغلبية للأخذ بفكرة الإستثمار الإجمالي وليس الصافي .

6. الإستثمار المستقل :[13]

ويقصد به الانفاق الاستثماري الذي لايرتبط بعلاقة مباشره مع مستوي الدخل القومي ويعتمد بمجموعة عوامل اخرى ويعتبر الإستثمار متصلاً اذا لم تتوقف قيمته علي مستوي الدخل فهو في هذه الحالة مستقلاً عن كل ما يحدث في الدخل القومي من تغيرات وغير مرتبط بها ويؤثر على هذا النوع من الإستثمار

[13]محمد الصادق الرشيد– ورقة ماجستير في الإقتصاد القياسي ، تقدير دالة الاستثمار الكلي في السودان ص ، ص 9– 12 ، 2010م

عوامل أخرى غير الدخل مثل السياسة العامة للدولة والتطورات التكنولوجية المختلفة وبناءا علي ذلك فإن الإستثمار المستقل يظل ثابتا عند جميع مستويات الدخول او يتغير بالرغم من ثبات مستوي الدخل .

7. الإستثمار التابع :

ويقصد به الجزء من الإنفاق الإستثماري الذي يتحدد مباشرة بمستوي الدخل القومي اي انه سوف يكون عند مستوي أعلي كلما ارتفع مستوي الدخل القومي وبالعكس سوف ينخفض كلما انخفض مستوي الدخل القومي .

8. الإستثمار البشري :

هو الذي يؤدي الي زيادة الطاقة الانتاجية للإنسان فالإنفاق علي الخدمات انفاق استثماري فهو يعتبر استثماراً مثل الصرف على التدريب والتأهيل وغيرها من الصور التي تنتمي الى الطاقة الانتاجية للإنسان .

تصنيف الإستثمار الأجنبي المباشر من حيث نوعية النشأة:[14]

يقسم الى الإستثمار الأفقي والرأسي وفي الغالب فان هذا النوع يصنف من قبل الشركات متعددة الجنسيات.

الإستثمار الأجنبي المباشر الأفقي:Howizon tel FDI

يعرف الإستثمار الأجنبي الافقي على انه الإستثمار في نفس الصناعه والإنتاج ،كما انه في الدولة المانحة دون تغيير في الفن الإنتاجي. او طرائق الإنتاج ويعرف ايضا هذا النوع من الإستثمارات بانه الإستثمار الباحث عن الاسواق .

الإستثمار الأجنبي المباشر الرأسي :vertical FDI

يقوم هذا النوع من انواع الإستثمار الأجنبي على إقامة الروابط الخلفية والأمامية على مستوى دولي عن

---

[14] إدارة الإستثمار ، شقيري نوري موسي – صالح طاهر الزرقان – وسيم محمد الحداد – مهند فائز الدويكات ، دار لمسيرة ، 2012م.

طريق إنشاء شركات أو فروع في الخارج ومن ثم يمكن تصنيف هذا النوع إلى :

أ- الإستثمار الأجنبي المباشر الرأسي الخلفي :bacrward FDI

وفيه يقوم المشروع الخارجي بإمداد الشركة الام بالمصادر الأولية للإنتاج ،أو مدخلات العملية الإنتاجية.

ب- الإستثمار الأجنبي المباشر الرأسي الأمامي:farward FDI

يحدث هذا النوع عندما يقوم المشروع الأجنبي بالعمليات التسويقية لمخرجات العملية الإنتاجية للشركه الأم.

على الجانب الآخر يعد هذا النوع من انواع الإستثمارات الأجنبيه المباشره الباحثه عن الكفاء

3.الإستثمار الأجنبي المباشر من حيث الإتجاه: the direction of fereign direct investment

ينقسم الإستثمار الأجنبي المباشر من حيث الإتجاه :

استثمار اجنبي داخلي ، واستثمار اجنبي خارجي

لعل اهمية هذه التفرقة في تحديد إلى اي مدى تؤثر المحددات الداخلية والخارجية على اتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر .

أ- الإستثمار الأجنبي المباشر الداخلي:[15] inward feregn direct investment

يعرف على انه تدفق رأس المال الأجنبي للدول المضيفة ، اي انه تحرك راس المال من غير المقيمين في دولة اجنبية الى الإصول العينية في الدولة فإنه تدفق الى الداخل .

ب- الإستثمار الأجنبي المباشر الخارجي : out ward feregn direct investment

يتميز بانه تدفق لرأس المال خارج الدول ، اي انه تحرك رأس المال من المقيمين الى الإصول الحقيقية من دولة اجنبية اخرى ، ومن ثم فإنه تدفق الى الخارج.

---

[15] شقيري نوري موسي – وآخرون إدارة الإستثمار – دار لمسيرة ، 2012م.

المبحث الثالث:

عيوب ومزايا الإستثمار الأجنبي المباشر[16]:

تشمل مجالات الاستثمارات الخارجية او الاجنبية جميع الفرص المتاحة للإستثمار في الأسواق الأجنبية ،ومهما كانت ادوات الإستثمار المستخدمة وتتم الاستثمارات الخارجية من قبل الأفراد ،او المؤسسات المالية اما بشكل مباشر او غير مباشر،وللإستثمارات الأجنبية مجموعة من المزايا ، كما لها عيوب ايضا.

أ- مزايا الإستثمارات الأجنبية المباشرة:

1.توفر للمستثمر ادوات إستثمارية ذات عائد مرتفع ، كما ان تعدد هذه الأدوات يهيئ له توزيع مخاطر الإستثمارات.

2.وجود اسواق متخصصة ومنتظمة لتبادل جميع ادوات الإستثمار المعروفة ،كما تتوفر لهذه الاسواق قنوات إتصال نشطة وفعالة، تيسر إيصال المعلومات المناسبة للمستثمر ،إضافة الى تحقيق خبرات متخصصة من المحللين الماليين والسماسرة.

3. حينما ينفتح بلد معين علي الإستثمار الأجنبي المباشر ، ويسمح لهذا التدفق الإستثماري من خلال فتح الأبواب للشركات متعددة الجنسية ، فانه سوف يحصل علي إحداث المنجزات التكنولوجية واكثرها تطورا ، بالنظر الي ما تمتلكه هذه الشركات العملاقة من امكانيات وقدرات هائلة علي صعيد البحث العلمي والتكنولوجي. وبالطبع فان هذا النقل التكنلوجي سيكون مصحبوبا بافضل المهرات التنظيمة والإدارية والفنية .

4. تعاني البلدان النامية عموما من مشكلة المديونية الخارجية ، حيث تفاقمت ازمتها خلال العقود الأخيرة، ووصل الحال ببعضها ، انها اصبحت غير قادرة علي تسديد فوائد الديون ، وفضلا بالطبع علي اصل الديون. وبدلاً من إستقرار هذه البلدان في الحصول علي رأس المال التمويلي أو الإقراضي ، وبما يفاقم من ازمتها، فإن الخيار الآخر المجدي لها هو الإستثمار الأجنبي المباشر .

---

[16] مرجع تم ذكره سابقاً

5. يشكل الحصول علي أقصى الأرباح ، الهدف الرئيسي الذي تسعى الى تحقيقه الشركات متعددة الجنسيات من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به الشركات الفرعية التابعة لها.وعليه فإنها تنشط في هذا المجال من اجل تعظيم العوائد وتدنية التكاليف، لبلوغ هذا الهدف.

6. تعاني الكثير من البلدان من مشكلة البطالة وإذا كان متاحا امام البلدان المتقدمة إنتهاج بعض السياسات الإقتصادية لمعالجة هذه المشكلة او الحد منها ، فإن المعضلة اعمق واكثر تعقيداً في البلدان النامية ، وخاصة منها البلدان التي تعاني من ندرة في رؤوس الأموال الوطنية للإستثمار. وعليه يصبح خيار الإستثمار الأجنبي المباشر ضرورياً بما يكفل توفير فرص العمل الواسعة علاوة على الإسهام في تحسين مستوى الإجور. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد فهذا الإستثمار يساعد كثيرا في تنمية وتدريب وإستقلال الموارد البشرية في البلدان النامية.

لكن ومع المزايا المشار اليها اعلاه للإستثمارات الخارجية هنالك بعض الإعتبارات لابد من مراعاتها من قبل المستثمر لعل اهمها مايلي :

1. واجب الشعور بالإنتماء الوطني ،الذي يجعل المستثمر يميل بطبعة الى توظيف امواله في مجالات الإستثمارات المحلية، وذلك في حدود طاقتها الإستيعابيه لأن العائد مرتفع على الإستثمارات الخارجية الذي يتوقعه المستثمر يجب الاينسية العائد الاجتماعي المحقق من الإستثمارات المحلية والمتمثل في القيمة .

2. والإعتبارات الأخر الواجب مراعاتها من قبل المستثمر في مجالات الإستثمارات الخارجية مثل ارتفاع درجة المخاطرة التي ترتبط بإحتمالات تغير الظروف السياسية والاجتماعية والقوانين الضريبية وارتفاع معدلات التضخم وغيرها. ولعل من أهم هذه المخاطر مايعرف بمخاطر تغير القوة الشرائية لوحدة النقود والتي تنشأ عن تغلب أسعار العملات الاجنبية.

3. نادراً ما يؤدي نموذج الإستثمار الأجنبي المباشر الي تقليص خروج عوائد الإستثمار او تدعيم نشوء رأس المال في البلد المضيف . فعلى الرغم من الكفاءة العالية للشركات متعددة الجنسية وفروعها في توليد الفائض المالي ، وبما يبدو للوهلة الاولى على انه قاعدة لتوسيع اعادة الإستثمار في القطاعات المختلفة ، (عبر الضرائب والمشاركة في الأرباح...) ، إلا أن هذه الشركات تحظى بفرص متنوعة وبدائل ، اغلبها

مقنع وغير مباشر ، لتسريب العوائد الإستثمارية وترحيلها خارج البلد النامي .[17]

4. أن نموذج الإستثمار الأجنبي المباشر السائد حاليا لا يؤدي الي تحقيق التكامل داخل الإقتصادات المضيفة ، بل يعمل بدلاً عن ذالك الي تعميق الإزدواجية ، وتحقيق نوع من التكامل (الصوري) ، بين فروع معينة من تلك الإقتصادات مع الإقتصاد الرأسمالي ، يتجسد بواسطة الإعتماد الكبير على المدخلات المستوردة.

لذلك فأن الإستثمار الأجنبي المباشر ونشاط الشركات العملاقة القائدة له سيسهم بتشديد التفكك الاجتماعي في البلدان المضيفة ، ويحدث العديد من الإختلالات الهيكلية في اقتصاداتها علي صعيد قطاعي واقليمي، وبما يضغف كثيرا من الروابط الامامية والخلفية فيها . فضلاً عن ضعف تلك الروابط بين الإستثمار الأجنبي المباشر والإقتصاد الوطني ، مما يخلق التعارض بين أهداف ومستلزمات التنمية .

[17] كمال عبد حامد آل زيادة –الإستثمار الأجنبي المباشر –جامعة اهل البيت ، العراق . 2001م

المبحث الرابع:

نظريات الإستثمار:[18]

النظرية الحديثة:

تقوم هذه النظرية على افتراض اساس ان كل من طرفي الإستثمار " الشركات متعددة الجنسيات والدول المضيفة يربطهما علاقة المصلحة المشتركة من الأهداف المحددة غير ان حجم وعدد ونوع العوائد التي يتحصل عليها كل طرف تتوقف الي حد كبير علي سياسات واستراتيجيات وممارسات الطرف الأخر بشأن الإستثمار الذي يمثل اساس وجوهر العلاقة بينهما.

يرى اصحاب هذه النظرية ان الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة يساعد في الاتي:

1. الإستغلال والإستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة والمتوفرة لدي هذه الدول .
2. المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدول المضيفة مما يساعد في تحقيق التكامل الإقتصادي بها .
3. خلق اسواق جديدة للتصدير وبالتالي خلق وتنميةعلاقات اقتصادية مع دول اخرى اجنبية .
4. يترتب علي المنافع السابقة تحسين ميزان المدفوعات للدول المضيفة.
5. المساهمة في تدريب القوي العاملة .
6. نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية .
7. تحقيق التقدم الإقتصادي والسياسي والإجتماعي بالدول المضيفة يتوقف الي حد كبير علي المنافع السابقة.

نظريات الإستثمار الأجنبي المباشر[19] :

هنالك عدة نظريات تفسر دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر ومن اهم هذه النظريات :

---

[18] عبد السلام ابو قحف ، اقتصاديات الاستثمار الدولي ، الطبعه الثانيه الاسكندريه عام 1991م ، ص ص 21 - 36

[19] عبد السلام ابو قحف ، اقتصاديات الاستثمار الدولي ، الطبعه الثانيه الاسكندريه عام 1991م ، ص ص 21 - 36

أ-النظرية الكلاسيكية :

يفترض الكلاسيك ان الإستثمارات الأجنبية المباشره تنطوي علي كثير من المنافع غير ان هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات .

وللإستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث ان الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وليس الدول المضيفة

وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن الى عدد من المبررات يمكن تلخيصها في الاتي:

1. صغر حجم رؤس الأموال الاجنبية المتدفقة الي الدول المضيفة بدرجة لاتبرر فتح الباب لهذا النوع من الإستثمارات .

2. تميل الشركات متعددة الجنسيات الي تحويل اكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عمليتها الي الدولة الأم بدلاً من إعادة إستثمارها في الدول المضيفة .

3. قيام الشركات بنقل التكنولوجيا التي لاتتوائم مستوياتها مع متطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في الدول المضيفة. او لكي تعظم عوائدها فإنها تحاول فرض شروط معينة علي الشركات متعددة الجنسيات لكي تزيد من فرص العمالة والمساهمة في تنمية الموارد البشرية والقيام بسلسلة من البحوث في مجالات الإنتاج والبيع وتشجيع المشاركة الوطنية في الإستثمار وتحسين المنتجات وزيادة الصادرات والحد من الواردات وغيرها .

ب-نظريات التحركات الدولية لرأس المال [20]:

تبنى هذه النظرية على افتراض المنافسة الكاملة وتفسر الإستثمارات الأجنبية المباشره بإعتبارها تحركات لرأس المال من خلال إختلافات أسعار الفائدة بين الدول . فالإستثمار المباشر هو نتيجة لإنتقال رؤوس الأموال ذات معدلات العوائد المنخفضة للدول ذات معدلات العوائد المرتفعة .

وينبع هذا الرأي من فكرة انه عند تنفيذ قرار الإستثمار فإن الشركات توازن بين العوائد الحدية المتوقعة

[20]- اميرة حسب الله محمد ـ الاستثمار الجنبي المباشر في البيئة الاقتصادية العربية ، دراسة مقارنة كلية التجارة -عين شمس 2005 - 2006 ص ،ص 26- 40

لرأس المال وبين التكلفة الحدية ولو كانت العوائد الحدية المتوقعة في الخارج اعلي منها في الدولة الأم ، وبإفتراض ان التكلفة الحدية متساوية، فهنا يوجد حافذ للإستثمار في الخارج عنه في الدولة الأم .

ان هذه النظرية تصلح لتفسير الإستثمار في الأوراق المالية ولكنها تعجز عن تفسير الإستثمار المباشر وذلك لعدة اسباب منها :

1. انها تفترض ضمنيا ان هنالك معدلاً واحداً للعوائد بين الأنشطة المختلفة داخل الدولة .
2. هذه النظرية لاتتوافق مع تجارب بعض الدول في دخول الاستثمار المباشر .
3. لاتستطيع ان توضح التوزيع الغير المتكافي للإستثمار بين انواع مختلفة من الصناعات .
4. ان عامل الربحية تبني لما تنص عليه النظرية ليس هو العامل الحازم في اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج وهنالك عوامل اخر مثل توسيع نطاق السوق تلعب دوراً مهما في ذلك.

ج-نظرية الموقع[21]:

تركز هذه النظرية على الدوافع التي تدعو الشركات متعددة الجنسيات الى الإستثمار في الخارج وهي الدوافع المتعلقه بالمزايا المكانية للدول المضيفة للإستثمار .

ان العوامل الموضوعية تؤثر على كل من قرار الشركة للإستثمار الأجنبي المباشر في احد الدول المضيفة ،وكذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الإستثمار وبين التصدير لهذه الدول وغيرها من الدول المضيفة ،وتشمل هذه العوامل كافة العوامل المرتبطة بالسوق وذلك على النحو التالي:

1. العوامل المرتبطة بالأسواق مثل حجم السوق ومدى اتساعها ونموها في الدول المضيفة .
2. العوامل التسويقية مثل درجة المنافسة ،ومدى توافر منافذ التوزيع ووكالات الإعلان.
3. العوامل المرتبطة بالتكاليف مثل القرب من المواد الخام ومدى توفر الايدي العاملة وانخفاض تكلفة العمالة ومدى انخفاض تكاليف النقل والمواد الخام والسلع الوسيطة والتسهيلات الإنتاجية الأخرى.
4. ضوابط التجارة الخارجية مثل التعرفة الجمركية ونظام الحصص والقيود الاخرى المفروضة على التصدير والإستيراد.

[21]- السماني مصباح عبد الله الحسن ،محددات الاستثمار الاجنبي المباشر ، جامعة السودان ،2004 ، ص، ص 18- 21.

مشاكل ومعوقات الإستثمار ومقترحات الحلول[22]

المقدمة:

البداية الحقيقة لوجود الإستثمار وذلك بإنشاء وحدات الإستثمار المتخصصة حيث كانت الأمانة العامة للإستثمار – الهيئة العامة للإستثمار – جهاز الإستثمار والصناعة – وزارة الإستثمار تم أخيراً الجهاز القومى للإستثمار.

كما تطورت القوانيين الإستثمارية الموحدة وفق قانون 1999م والتعديلات التى أدخلت إلية فى الأعوام 2000-2007م حيث كانت نتائجها إيجابيه الى حد ما.

حيث بلغت جملة الإستثمارات الأجنبية (421) مشروعاً ولرؤس أموال مقدرة(1783373538) بليون دولار.

لقد اسهمت المشروعات الأستثمارية كثيراً فى حل الضائقات الإقتصادية المختلفة وقد دعمت وأسهمت فى زيادة الصادرات وإستيعاب العمالة .

المشروعات الإقتصادية فى القطاعات الثلاثة(الصناعى – الخدمى – الزراعى) .

اذا قورنت عدد المشروعات المصدقة بعدد المشروعات المنفذة ، يظهر إن نسبة التنفيذ منخفضة جداً وهذا مؤشر يؤكد الى وجود هنالك معوقات ومشاكل تواجه مسيرة الإستثمار.

المشاكل والمعوقات :

هنالك عدد كبير من المعوقات والمشاكل التى تؤثر سلباً على كل قطاع من القطاعات الإقتصادية – ومن المشاكل والمعوقات :

مشاكل ومعوقات عامة :

هنالك معوقات حقيقة واجهت المشروعات الإستثمارية منها :_

1- البنيات التحتية (الكهرباء – مياه...الخ) التى تواجه مشروع الإستثمار.

[22]الجهاز القومى للاستثمار– إدارةالاحصاء والمعلومات– الأداء فى الفترة من يناير – ديسمبر2013م

- المشاكل التشريعية القانونية:

عدم فهم القانون وتنفيذه من قبل الجهات التى تقوم بتنفيذ القوانين وموادها مثل:

1.الجمارك.

2.الضرائب ، تتضارب إختصاصاتها بين الوزارات والسلطات الولائية.

3. أسعار الأراضى الإستثمارية الباهظة والرسوم المفروضة عليها من جهات ولائيه.

4. عدم وضوح السياسات المالية والنقدية من بنك السودان (الممارسات العملية –مستثمر ادخل حسابه بالعملة الصعبة رفض منحه المبلغ وهو يريد الرجوع الى بلده).

5. مشكلة تخفيض الأراضى للمشاريع الإستثمارية بالولايات .

6. عدم وجود خارطة إستثمارية بالبلاد .

7. بطء الإجراءات الإستثمارية فى الحصول على الترخيص وتسليم الأرض...الخ) كما تواجه القطاعات الإستثمارية الصناعية / الزراعية/ الخدمية المشاكل والمعوقات الخاصة به.

1-مشاكل القطاع الصناعى:

عدم وجود المناطق الصناعية المجهزة والمتوفرة فيها الخدمات المتكاملة- عدم وجود البنيات التحتية (كهرباء – مياه – نقل –...الخ).

عدم وجود مناطق صناعية متخصصة من صناعات معينة لها أثر سلبى وإيجابى (مناطق صناعة الجلود).

إرتفاع تكاليف انتاج السلعة وذلك لأن مدخلات الإنتاج اسعارها عاليه .

- مشاكل الإغراق والمناقشة الغير متكافئة مع السلع المنقولة المستوردة (كالملابس).

- مشكلة التعدين التقليدى للذهب حيث لا توجد اعفاء جمركى للآليات والمعدات المستخدمة .

2.مشاكل القطاع الزراعى:

1. حيازة الأراضى من قبل المواطنين مما يتسبب عنه النزاعات بين المستثمر والمواطنين مما يستلزم التعويضات وغيرها من الممارسات التى تؤثر سلباً على الإستثمار .

2. الرسوم الباهظه التى ترفع سعر الأرض ورسوم التسجيل والمساحة – لجنة التصرف فى الأراضى

الزراعية ورسوم العقد/دعم الولايات / ترخيص استثمارى.

3.البنية التحتية مؤثر كبير على تشجيع الإستثمار وإستقرار الإستثمارات ونموها ونوعيتها.

4. تفتقر البلاد الى مؤسسات ونوعية التمويل الفاعلة التي تدعم المشروعات الزراعية والصيغ الموجودة للتمويل بها مشاكل ادت الى إحجام المستثمرين فى الدخول فى هذه الصيغ لما لديها من فوائد عالية ادخلت أغلبية المستثمرين فى عجوزات عن تسديد ما عليها من إلتزامات .

5. اجراءات الإداريين المركز والولايات وعدم الفهم الصحيح وتطبيق القوانين مما سبب فى عدم مصداقية الأجهزة القائمة على أمر الإستثمار.

6. الضرائب المفروضة على المشروعات الزراعية بالرغم من ان القانون به إمتيازات الإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال حيث تحصل الضرائب لصالح دعم الإيرادات الولائيه وفى عدم الإلتزام بالقانون .

3.مشاكل القطاع الخدمى:

1. يتركز القطاع فى مجال النقل بمختلف أنواعه نقل برى ونقل جوى ونقل بحرى حيث نجد مشكلات النقل البري الذى يعتبر عصب مسيرة الإستثمار فى نقل الإنتاج والتوزيع ...الخ من ضريبة القيمة المضافة على التجهيزات الرأسمالية بنسبة 50% تدفع عند إدخال الآليات ولمعدات مما يرهق المستثمر ويمثل عباً كبيراً جداً.

2. فرض رسوم جمركية على قطع الغيار الخاصة بقطاع النقل والقطاعات الخدمية الأخرى.

3. اما فى قطاع السياحة فالمشكلات تتمثل في عدم وجود الإعفاءات الجمركية على معدات التأثيث.

المقترحات والحلول:

1.المسح الميدانى لتوفير المعلومات التى توضح الأراضى الإستثمارية المتوفرة.

2.إجازة التشريعات التى تساهم فى دعم الإستثمار وحل جميع المشاكل (اللائحة قانون تشجيع الإستثمار لسنة 2013م) .

2.إنشاء البنيات التحتية للمناطق الصناعية والزراعية حتى يتمكن المستثمر من تنفيذ المشروعات وتجهيز

مناطق صناعية .

4. إعادة تحديد أسعار المشروعات الإستثمارية والرسوم المفروضة بالولايات.

5.وضع سياسات واضحة وملزمة فى كل من معاملات بنك السودان مع المستثمرين .[23]

6. إستكمال الخريطة الإستثمارية التى توضح المشروعات الإستثمارية والفجوة فى نشاط المشروعات المختلفه.

7.حل مشكلة تخفيض اراضى المشروعات الاستثمارية الزراعية – الصناعية – الخدمية . بما يتماشى مع قانون الإستثمار القومى لسنة 2013م بالتنسيق مع الولايات بصورة واضحة.

8. تطبيق وتنفيذ قانون تشجيع الإستثمار القومى لسنة 2013م حتى يتمتع المستثمر بما جاء به من امتيازات ضريبة القيمة المضافة.

9.إعفاء قطع الغيار للمشروعات الإستثمارية جميعها من الرسوم الجمركية لتأهيل القطاعات المتهالكة.

10.التزام مفوضيات الإستثمار بتوجيهات الجهاز القومى للإستثمار والمجلس الأعلى للإستثمار فى تصريف جميع الإمور الخاصة بالإستثمار.

[23] الجهاز القومى للاستثمار– إدارةالاحصاء والمعلومات– الأداء فى الفترة من يناير – ديسمبر2013م

الفصل الثالث

التنمية الإقتصادية

المبحث الأول : مفهوم التنمية الإقتصادية

المبحث الثاني : نظريات التنمية الإقتصادية

المبحث الثالث : مؤشرات التنمية الإقتصادية

المبحث الأول :

مفهوم التنمية:

هنالك جملة تعريفات لمفهوم التنمية اول ما يلاحظ عليها وجود تباين فيما بينها يمكن ارجاعه في جانب كبير الي تباين الاسناد النظري لصوغ المفهوم وتباين الايديولوجيات التي تستند اليه . لذلك يمكن لنا التمييز بين مدي التنمية قصيرا او طويلا ، وبين مستواها قومياً او محلياً، واسلوباً تدريجيا هادئاً اصلاحياً او ثورياً.

يرجع اللبث في موضوع التنمية الي الفشل في الوصول الي تعريف دقيق للتنمية، فالتنمية مشكلة جميع الانظمة والعلوم السياسية والاقتصادية كما ان اي نظرية للتنمية يجب ان تضع في اعتبارها النظرة الشمولية التحليلية التاريخية ومعرفة اسباب وجود دول متقدمة واخرى متخلفة.

هنالك عدة تعريفات للتنمية :

1.تعريف الامم المتحدة للتنمية بأنه ((مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الاهالي مع السلطات العامة من اجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك ايجاباً في الحياة القومية وتساهم في تقدم البلاد)).

ويتضح من هذا التعريف ان عملية التنمية اي كانت صورتها اجتماعية او اقتصادية يجب ان تعتمد علي عنصرين اساسين هما:

أ–مساهمة الأهالي بانشطتهم الجماعية والفردية في الجهود التي تبذل لتحسين مستوى معيشتهم بصورة ايجابية.

ب–تقديم الخدمات الفنية والمادية من الحكومة أو الهيأة الدولية أو الأهالي لتشجيع هذه الجهود .

2.التنمية(محصلة الجهود العلمية المستخدمة لتنظيم المشاركة الحكومية والشعبية في مختلف المستويات التقنية للموارد الموجودة أو التي يمكن ايجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقا لخطة مفهومة وفي ضوء السياسه العامه للمجتمع .

ويمكن تعريف التنمية بأنها الزيادة المحسوسة في الإنتاج والخدمات الشاملة والمتكاملة مرتبطة بحركة المجتمع تاثراً وتأثيراً مستخدمة الأساليب العلمية الحديثة في التكنولوجيا والتنظيم والإدارة .

3.التنمية تعني التخفيف من حدة الفقر ، النمو الإقتصادي ، الإعتماد على الذات ، التغلب على دعم المساواة،عملية دائمة متطورة، وسيلة للوصول الي الديمقراطية والتحدد الكامل ، والتمكين والقوة خاصة للمجتمعات المستضعفة .

فالتنمية هي التغير نحو الافضل وإكتساب عائد اقتصادي واجتماعي وإستخدام التكنولوجيا او المعرفة او الاساليب العلمية

التنمية في الفكر الإقتصادي والإجتماعي المعاصر [24]:

هي النمو المتواصل في الدخل القوميGNB ، وهو مجموعة ما ينتجة المجتمع من السلع والخدمات في فترة زمنية معينة يؤدي مثل هذا النمو في الدخل القومي عادة الي نمو معدل دخل الفرد الذي نحصل عليه بقسمة مجموع الدخل القومي على مجموع الأفراد في المجتمع .

– التنمية هدف تسعى له كل الدول في العصر الحديث .وبالرغم من ذلك فهي هدف مرحلي يقود الى هدف نهائي هو تحقيق الرفاهية.

التنمية الإقتصادية :

هي القطب المؤشر في التنمية الشاملة وتعرف بأنها زيادة محسوسة في الانتاج والخدمات يعكس اهمية وضرورة الاقتصاد كمصب للتنمية الشاملة وعمودها الفقري في نفس اللحظه.

التنمية الإقتصادية هي ثروة ضد البؤس والفقر والتخلف بصفه عامة . إن مفهوم التنمية الاقتصادية يشير الي معنى اوسع مما يتضمنة مفهوم النمو الاقتصادي حيث يعرف البعض التنمية الاقتصادية الشاملة بأنها:

[24]عثمان ابراهيم السيد – اقتصاديات المشروع ، نظره شاملة في تقويم المشروعات ، دار جامعة القرآن الكريم للطباعة 2002 ص ص 7ـــ 13 .

عملية تنظيم وتحسين واستغلال الموارد الانتاجية (المادية والبشرية) بهدف زيادة الانتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل اسرع من معدل الزيادة في عدد السكان لتحقيق زيادة متوسط الدخل الجقيقي للفرد من السكان عامة والفرد من القوة العاملة بصفه خاصه خلال فترة محدده من الزمن .

وتعرف التنمية الاقتصادية بانها برنامج تصاعدي للتحسين الذاتي جانب المجتمعات ، فاذا وجد هذا البرنامج بعض التدعيم الخارجي فإن معظم المواطنين يمكنهم ان يغيروا من الموارد الضعيفة المتاحه لهم بصورة افضل مما كان من قبل وكذللك اذا زودو بصفة مستمرة بعلومات ذات افكار نافعه يستطيعون تغيير انفسهم اكثر فاكثر .

التنمية الاقتصادية تتضمن تغيرات اساسية في الهيكل الإقتصادي بالاضافة الي ارتفاع نصيب الفرد من الدخل وإن اهم تغيرين اساسين في الهيكل الإقتصادي هما:

1.ارتفاع أسهم الصناعة في الناتج القومي .

2.انخفاض اسهم الزراعة وتزايد سكان المدن عن سكان الريف .

بالإضافة الى ان الدولة التي تدخل التنمية الاقتصادية تمر عادة بمراحل تزايد النمو السكاني ثم تناقصهم وفي خلال تلك المرحلة يتغير هيكل الترتيب العمري تغيرا كبيرا كما تتغير انماط الاستهلاك ايضا حيث لا ينفق الناس كل دخولهم علي الضروريات الاساسية بل يتحولون لاستهلاك السلع المعمرة والخدمات اللازمة للاستمتاع بوقت الفراغ.والعنصر الثالث في التنمية لاقتصادية الذي ينتج عنها تلك التغيرات الهيكلية ويمكن مشاركة الاجانب في ذلك ولكن لا يمكن ان يقوموا بالعملية برمتها.

والإسهام في عملية التنمية يتضمن بالإستمتاع بالمنافع التي تحققها التنمية بينما اذا كان النمو تتمثل القيمة الإقتصادية في انتاج السلع والخدمات وتوفيرها عن طريق الإنتاج المحلي او عن طريق التبادل التجاري وذلك من خلال انشطة الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمي وعن طريق التجارة الدولية . وهكذا فإن مؤشرات التنمية الاقتصادية في حجم الانتاج وفي انتاجية القوي العاملة في موازين صادرات وواردات تمثل عوامل متشابكة ومتفاعله مع مجالات التنمية الاجتماعية .

إن التنمية كمفهوم يتضمن جانبين اجتماعي واقتصادي وهما متداخلين حيث يصعب الفصل بينهما وذلك لاننا حين نرفع المستوى التعليمي والصحي والثقافي للمواطنين فإننا نعمل في الوقت نفسه على تحقيق

مستوى اعلى من الكفاءة البشرية ، وهذا يعني الانتاج والدخل والاستهلاك.وهذه الزيادة تتطلب مزيدا من الخدمات الاجتماعية .وبالرغم من هذا التداخل يمكن فصل مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لتوضيح مدلولاتها والتفرقه بينهما .

التنمية المستدامة:

تركز التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة علي الادارة المثلي للموارد الطبيعية ، وذلك وذلك بالتركيز علي "الحصول علي الحد الاقصي من منافع التنمية الاقتصادية ، بشرط المحافظة علي خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها بطريقة لاتؤدي الي فنانها او تدهورها ، او تؤدي الي تناقص جدواها "المتجددة" بالنسبة للاجيال المقبلة " والعنصر الهام الذي تشير اليه مختلف تعريفات التنمية المستدامة هو عنصر الانصاف اوالعدالة فهناك نوعان من الانصاف هما انصاف الاجيال البشرية التي لم تولد بعد ، وهي التي لا تؤخذ مصالحها في الاعتبار عند وضع التحليلات الاقتصادية ولا تراعي قوي السوق هذه المصالح ، اما الانصاف الثاني فيتعلق بمن يعشون اليوم والذين لايجدون فرصاً متساوية للحصول علي الموارد الطبيعية او علي " الخيرات " الاجتماعية والاقتصادية .

ويشكل الانسان محور التعاريف المقدمة بشأن التنمية المستدامة حيث تتضمن تنمية بشرية تؤدي الي تحسين مستوي الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي . وحسب تعبير تقدير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي فإن " الرجال والنساء والأطفال ينبغي ان يكونوا محور الإهتمام _ فيتم نسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية " وتؤكد تعريفات التنمية المستدامة بصورة متزايدة علي ان التنمية ينبغي ان تكون بالمشاركة ، بحيث يشارك الناس ديموقراطياً في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وبيئياً .

النمو الاقتصادي [25]:

لغويا يعني الزيادة والنمو الاقتصادي يتمثل في حدوث زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي لدولة ما، وفي متوسط نصيب الفرد منه مع مرور الزمن ، عليه فإن النمو الاقتصادي يعبر عن حدوث زيادة

[25] حامد محمد عماره ، التنمية البشرية في الوطن العربي، سيناء للنشر ، المطبعة العالمية الاولي 1992 .

مستمرة ليس فقط في الانتاج القومي او الدخل الحقيقي في المجتمع بل ايضا في متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج او الدخل بمرور الزمن .

بصفه عامه يمكن القول بان النمو الاقتصادي يقصد تحقيق معدل مرتفع في كل من الدخل القومي والدخل الفردي الحقيقي لما يحقق الرفاهية لافراد هذا المجتمع.

ومما سبق يمكن تحديد التنمية الاقتصادية بانها :

1.التنمية الاقتصادية يقوم بها مجتمع من مجتمعات باستخدام موارد افضل استخدام .

2.ان التنمية الاقتصادية تهدف الي عده امور تتمثل اهمها في تخليص المجتمع من التبعية الإقتصادية في دولة اخرى والقضاء على ملامح التخلف الاقتصادي وزيادة الانتاج ورفع متوسط نصيب الفرد ليستمتع الفرد بستوى افضل من السلع والخدمات وهي تستهدف خلق القدرة الذاتيه داخل المجتمع على خلق مصادر جديدة للثروة .

3.ان التنظيم الاقتصادي للمجتمع عبارة عن وحده انتاجية تعكس قدرة الإقتصاد علي زيادة السلع الانتاجية، كالمواد الغذائية والملابس والمعدات والمسكن وغيرها من الخدمات التي تقوم بها الدولة في صورها المختلفة، التي تتطلب انتاجها استخدام الموارد المتاحه من راس المال وعماله ومعدات ووسائل تكنولوجيا استخداما تنموياً سليماً.

المبحث الثاني

نظريات التنمية الاقتصادية:

المذاهب الفكرية في التنمية:

ما زال الاقتصاديون يسعون جاهدين لصياغة نظرية في التنمية الاقتصادية تفسر تحولات الكيانات الاقتصادية المعقدة ، فهنالك العديد من نظريات التنمية التي تتباين تبعاً للمنطلقات الفكرية والفلسفية . وقد تأثرت نظريات التنمية بالإطار الفكري الغربي وكان الرأي منعقداً من جانب علماء الاقتصاد المهتمين بقضايا التنمية وايضاً من جانب خبراء الامم المتحدة في اواخر الاربعينيات والخمسينيات بأن التراكم الرأسمالي هو لب العملية الاقتصادية . ويمكن التميز بين النظريات التالية علي سبيل المثال:

1[26].نظرية روستو:

الافتراض الرئسي الذي تقوم عليه نظريات التنمية الخطية هو ان قانون الحتمية التاريخية يقضي بوجوب رسم خطة ومراحل نمو الدول المتقدمة، وتكتشف هذه الدول المتقدمة للدول النامية المعالم الي طريقها الحاضر والمستقبلي وينطوي هذا النموذج علي مفهوم جبري يصور مسار التنمية عبر مراحل حتمية تنتقل في خط متصل وكل خطوه تؤدي بصورة منطقية للخطوه التي تليها .

ويوضح روستو انا عملية التنمية الكاملة تمر بخمس مراحل هي:

أ- المجتمع التقليدي .

ب- مرحلة النهوض.

ج- مرحلة الإنطلاق والإقلاع.

د- مرحلة النضج.

و- مرحلة الاستهلاك الوفير.

---

[26] عفاف عبد الرحيم الخضر ، التخطيط التنموي – جامعة الخرطوم – ورقة عمل ، 2007م ص ص 14 –15

ويلخص روستو في تحليله الي انه لكي تصل البلاد النامية الي مرحلة الانطلاق عليه ان تحقق ثلاث شروط مترابطة يقف علي قمتها الارتفاع بمعدل تكوين رأس المال وزيادة نسبة الاستثمارات المنتجة ووجود قطاع او اكثر من قطاعات الصناعات التحويلية التي تحقق معدلات نمو عالية وان تتوفر بيئة سياسية واجتماعية وثقافية ملائمة.

وقد اكد ارثر لويس ان التنمية الاقتصادية يتوقف نجاحها علي تحقيق زيادة كبيرة في التراكم الرأسمالي بما في ذلك المعرفة والكفاءات وكان يجادل بثقة ان الاقتصاد المتخلف الذي يزيد سكانه بمعدل 2% لكي يحقق ارتفاعاً في معدل نمو نصيب الفرد قدره 2% يجب ان يرتفع دخله بمعدل 4% ويعتقد لويس ان التطور الاقتصادي يتطلب تحول الاقتصاد التقليدي الجامد الي اقتصاد ديناميكي يعتمد علي العمل المأجور ويري ان الاحتياطات الكبيرة للقوة العاملة في القطاع التقليدي (العرض غير المحدود للعمالة هي نقطة الانطلاق لهذا التحول وان العنصر الاساسي للتنمية هي ظهور طبقة رأسمالية تنشط القطاع العام والخاص .

ويتألف نموذج فرد ريجز من عنصرين :

أ- مركز يتميز بثقل اقتصادي وسياسي وعسكري

ب- هوامش تفتقر لهذه الميزات . وطبقاً لهذه النظرية فإن بريطانيا وفرنسا كدول مركزية استطاعت ان تجر الدول الهامشية التي كانت تدور في فلكها من عزلتها الإقتصادية وتدخلها في النظام الاقتصادي العالمي . وتقوم هذه النظرية علي مفهوم الثنائية في المجتمع ، والتي تعني وجود قطاعين يختلفان من حيث انماط الانتاج والخلفية الثقافية وهما القطاع التقليدي الذي يعتمد علي وسائل انتاج تقليدية والقطاع الحديث يساعد علي تحديث القطاع التقليدي عن طريق نشر وسائل الانتاج والسلوك الحديث .

ويري روز نشتاين رودان الذي قدم نظرية الدفعة القوية ضرورة القيام بدفعة قوية اي البدء بإستثمارات ضخمة وإقامة القاعدة الهيكلية والاقتصادية والاجتماعية دفعة واحدة للتغلب علي الركود الاقتصادي للمجتمع المتخلف ويرفض الاسلوب التدريجي للتنمية ، حيث يري ان الاستثمارات الضخمة تؤدي لزيادة سريعة في الدخل القومي مما يمكن معه الارتفاع بالميل الحدي للإدخار، وان التصنيع هو السبيل الوحيد لتنمية البلاد المتخلفة والمجال الفعال لإستيعاب فائض العمالة في القطاع الزراعي.

2- نظرية التنمية المتوازنة:[27]

صاغ هذه النظرية نيركسة جوهر فكرة الدفعة القوية التي قدمها روز نشتاين رودن في صياغة حديثة متكاملة اخذت تسمية استراتيجية التنمية المتوازنة بمواجهة مسألتين رئسيتين تعاني منهما الاقتصاديات المتخلفة .

أ/ الحلقة المفرقة للفقر والتي صاغ مضمونها نيركسة علي نحو مفادها ان التراكم الرأسمالي غير ممكن بدون توفير حد معين من الدخل ، ولهذا يجب ان يركز الاهتمام من اجل رفع مستوي الدخل كخطوة اولي في تحقيق التنمية ، والثانية ضيق السوق الداخلية بحيث ان الاستثمارات تواجه عقبة رئسية متمثلة في ضيق اسواق التصريف لأن الطلب غير مرن بالنسبة لمستويات الدخل المتدنية ولهذا فإن اي تنمية مستمرة غير ممكنة في هذه الظلروف مالم تؤمن خلق الطلب الواسع .

ان نظرية التنمية المتوازنة زات دلالات محدوده بسبب ضعف امكانات التنمية الاقتصادية التي توفرها وهي تواجه انتقاضات من الناحية النظرية حيث انه ليس بالضروره ان يكون الطلب في القطاعات المختلفة مساويا للعرض ، والتنمية المتوازنة غير ممكنة الا اذا كانت مرونة الدخل في كل الفروع متناسبة فيما بينها ، وكما لايجوز اهمال اثر المنافسة بين القطاعات ، ومن الناحية التطبيقية فإن عدم توفر رؤس الاموال والامكانات التقنية والبشرية في الدول النامية لتمويل الاستثمارات في مجالات متعددة دفعة واحدة يزيد من محدودية دلالة هذه النظرية .

3. نظرية التنمية لـــ أرثر لويس[28]:

هي من اهم النظريات الحديثة في عالم التنمية ، وركز هذا النموذج علي التغير الهيكلي للاقتصاد الاولي الذي يعيش حد الكفاف ، والذي حصل بموجبه ارثر لويس علي جائزة نوبل في منتصف الخمسينات ، والذي عدل بعد ذلك علي يد كل من جون فيي وقوستافو ورينس ، ان نموذج ارثر لويس اصبحت نظرية

---

[27] عفاف عبد الرحيم الخضر ، التخطيط التنموي – جامعة الخرطوم – ورقة عمل ، 2007م ص ص 14 –15.

[28] احمد عبد الرحمن ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها ، الدار الجامعية ، الاسكندرية 1999م ، ص ص 66-65 .

عامة في عملية التنمية القائمة علي فائض العمالة في دول العالم الثالث خلال الستينيات والخمسينيات والذي مازال التمسك به مستمراً حتي اليوم في العديد من الدول .

وفي ضوء تلك النظرية يتكون الاقتصاد من قطاعين هما الزراعي التقليدي الذي يتسم بالأنتاجية الصفرية لعنصر العمل ، والصناعي الحضري الذي تتحول العمالة اليه تدريجياً من القطاع التقليدي ، مما سمح للويس امكانية سحب هذا الفائض من القطاع الزراعي بدون اي خسارة في الناتج مع تحقيق انتاجية عالية ، اما عن السرعة التي يتم بها هذا التحول فإنها تتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي وتراكم رأس المال في القطاع الصناعي ، فبمجرد الإستثمار يسمح بزيادة ارباح القطاع الحديث عن الاجور بالاعتماد علي الفرض القائل بإعادة المستثمرين استثمار ارباحهم يحدث التوسع في هذا القطاع مفترضاً ما يأتي بالنسبة للاجور :

-انه ثابت .

-انه يتحدد عند مقدار يكون اعلي من ذلك المستوي للاجور الثابتة في المتوسط والقائم الي حد الكفاف في القطاع الزراعي التقليدي .

حيث يفترض لويس ان الاجور في القطاع الحضري يجب ان تكون اعلي في الاقل بنحو 30% من متوسط الدخل الريفي حتي تحدث هجرة العمال من مواطنهم في الريف الي الحضر .

هنا يمكن اخذ بعض الملاحظات علي هذه النظرية منها :

لقد افترض النظرية ان الانتاجية الحدية لعنصر العمل = صفراً ، وان جميع المزارعين يشاركون بالتساوي في الناتج ، وانه افترض زيادة رأس المال في القطاع الصناعي والخدمي نتيجة اعادة المستثمرين استثمار ارباحهم ، وهذا يخدم الي حد ما عملية التنمية الحضرية التي نعتقد انها تتطلب انا يكون النمو متوازناً بين

مختلف القطاعات لاعتماد القطاع الصناعي المتوسع الي الناتج الزراعي خاصة في الدول النامية التي يتوسع بها القطاع الزراعي فإنه بإمكاننا ان ننمي القطاع الزراعي من القطاعات التقليدية . الي القطاع الزراعي الحديث الذي يعتمد علي التكنولوجيا المتطورة لزيادة الانتاج واستثمار العمالة في الصناعات التي تعتمد علي الانتاج الزراعي وسحب العمالة الفائضة الي قطاع الصناعة المتحضرة بالحد الذي يسد

الحاجة الاولية للانتاج الصناعي وخلق عمالة متعلمة ومتدربة من المناطق الحضرية لتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي في ان واحد ، والمحافظة علي نمو مستمر في الهياكل القطاعية بصورة متوازنة والابتعاد عن الافرازات الاخرى التي قد تسببها سحب العمالة من الريف الي الحضر ، هذا علاوة علي ان القطاع الزراعي لايعتمد علي النمطية في الحاجة الي العمالة وانما غالباً ما يكون الطلب موسمياً وقد نستطيع ان نقرب بالوسائل العلمية مواسم الطلب لتكون البطالة في هذا القطاع قليلة ولا تشكل عائقاً في النمو، وانما تكون سبباً في عملية التنمية المنتظمة والمستدامة علاوة علي امكانية ان نفترض ان كثيراً من رأس المال المتراكم نتيجة الارباح قد يستثمر في البنوك فيما اذا كانت اسعار الفائدة مجزية او تغطي نسبة عالية من ارباح المستثمرين لأنها تحقق فرصة مثالية امنة للمستثمرين سواءً كانو داخل البلد ام خارجه .

4. نظرية هوليس تشينري[29]:

وهي من النظريات المعروفة علي نطاق واسع في دراسة نماذج التنمية في عدد من دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية ، والفرضية التي يقوم عليها النموذج الهيكلي هي ان التنمية عملية مميزة للنمو تكون الملامح الاساسية للتغير فيها متشابهه في كل الدول ، ويحاول النموذج التعرف على الاختلافات التى من الممكن ان تنشأ بين الدول فيما يتعلق بخطوات ونموذج التنمية بالاعتماد على مجموعة الظروف الخاصة بها.

وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة في عملية التنمية هذه العوامل تشتمل على :

- السياسات الحكومية .
- حجم الدولة .
- المصادر الطبيعية.
- اهداف الدولة.
- رأس المال الخارجي.

[29] خبابة عبد الله ، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2014م ، ص ص 65-66.

– التجارة الدولية .

ان الدراسات التجريبية لعملية التغيير الهيكلي تقودنا الى ان خطوات التنمية ونموذجها من الممكن ان تتغير وفقاً لكل من العوامل المحلية والعوامل الدولية حيث يفوق العديد منها قدرة الدولة بمفردها على التحكم فيها .

ان مؤيدي هذه النظرية اثبتوا المتوسطات الاحصائية التي قام اقتصاديو التغيير الهيكلي بحسابها من خلال مدى مختلف للدول الغنية والفقيرة ذات فائدة محدودة في عملية تحديد العوامل الحرجة لعملية التنمية الخاصة بالدول.

وما يمكن اخذه على هذه النظرية ما يأتي :

قد تتفاوت الدول فيما بينها حول قوة او ضعف بعض العوامل المؤثرة في عملية التنمية ومنها فلسفة الدولة السياسية واهدافها ومدى تبعيتها بالقرار السياسي او استقلالها ، كذلك مدى اعتمادها على رأس المال الخارجي الذى يضعف من ارادتها في وضع السياسات التنموية وتنفيذها ، كما ان موضوع الدعم والمعونة الخارجية اصبح يرتبط إرتباطاً وثيقاً بالسياسات العامة للدول بما يحقق مصالح الدول ويضعف جدية مساهمة تلك الدول في تنمية الدول الفقيرة وتقريب التفاوت الاقتصادي ، لذا فانه يمكن القول ان مجموعة الخطوات الاقتصادية التنموية التي تعتمد علي الموارد والاستقلالية في القرار دون اهمال العوامل الخارجية الدولية المؤثرة كفيلة للاستمرار في عملية التنمية وخاصة التنمية المستدامة .

المبحث الثالث

مؤشرات التنمية الإقتصادية:

رأينا مفهوم كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، اضافة الي ذلك فإن كثيراً من الكتاب مايستخدمون مصطلح التقدم الاقتصادي كمرادف لمصطلح التنمية الاقتصادية ، الا ان البعض يري ان التقدم الاقتصادي يستخدم الوسائل _ لتحسين إ ستخدام وسائل الإنتاج في سبيل تحقيق احسن الاهداف .

وعلي الرغم من وجود فروق واضحة بين كل من :

النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادي ، فإنها كثراً ما تستخدم كمرادفات بسبب ماتشمله من عناصر مشتركة .

ولعل مايعنينا في هذه المرحلة هو الوسيلة التي عن طريقها نتعرف على ما يحققه المجتمع من تقدم او نمو او تنمية ، اي ماهي الوسائل التي يمكن عن طريقها قياس درجة التقدم في دولة ما ؟

توجد ثلاثة معايير رئيسية لقياس التنمية الاقتصادية:

_ معايير الدخل .

_ معايير اجتماعية .

_ ممعايير هيكلية .

أولاً :معايير الدخل:[30]

تعتبر معايير الدخل التي سنزكرها ونناقشها ان الدخل هو المؤشر الاساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي ، ولابد من التنمية في مطلع هذه الدراسة الي ضعف الاجهزة الاحصائية في الدول النامية ، وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي والاتفاق علي البنود التي تحسب ضمن اجمالي الناتج القومي ، واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل .

[30] محمد مهدي يس ادم – النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ووسائل قياسها – دار الجامعة للنشر – الاسكندرية 2014م

كذلك فإن عدم ثبات اسعار الصرف الخارجية واختلاف الاسعار الرسمية عن الاسعار الحقيقية من الاموال التي يتعين ان تؤخذ في الحسبان عند تقدير وتقييم تلك المؤشرات .

وتنطوي معايير الدخل علي اربعة معايير فرعية ، ويتم تناولها علي النحو التالي :

1. معيار الدخل القومي الكلي : يقترح الاستاذ سيد Meade قياس النمو الاقتصادي بالتعرف علي الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل . الا ان هذه المقاييس لم يقابل في الاواسط الاقتصادية بالقبول والترحاب ، وذلك لأن زيادة الدخل او نقصه قد يؤدي الي بلوغ نتائج ايجابية اوسلبية. فزيادة الدخل القومي لا تعني نمواً اقتصادياً عندما يزداد السكان بمعدل اكبر ، ونقص الدخل القومي لاتعني تخلفاً اقتصادياً عندما ينخفض عدد السكان . كذلك يتعزز الإستفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من والي الدولة .

2. معيار الدخل القومي الكلي المتوقع : يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي علي اساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي ، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لها الامكانات المختلفة للاستفادة من ثروتها الكامنة ، اضافة الي ما بلغته من تقدم تقني ، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين ان تؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند قياس حجم الدخل . غير ان هذا المعيار يوحي اليه نفس المأخذ التي توجه المعيار السابق ، فضلاً عن صعوبة وقياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل .

3. معيار متوسط الدخل : يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي اثر المعايير استخداماً واكثرها صدقاً عند قياس مستوي التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم . الا ان هناك عديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على ارقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد ، من بين هذه الصعاب ، ان احصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة ، وكذلك فإن عقد المقارنات بين الدول المتخلفة امر مشكوك في صحته ودقته ، نظراً لإختلاف الاسس والطرق التي يحسب على اساسها .

وقضية اخرى وليست اخيرة هي هل نقسم اجمالي الدخل القومي على جميع السكان ام نقسمه على السكان العاملين دون غيرهم . فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك وحساب الدخل لقوة العمل Charles kindlberger دون غيرهم من نواحي الانتاج . ويعتقد الاستاذ كندلبرجر

ان الإهتمام بصدد التنمية يتعين ان يوجه الي الإنتاج وليس الي مستوى المعيشة اي الى الدخل المنتج وليس الدخل المنفق ، وعلى العكس فإن جهود الاقتصاديين تتمسك بمتوسط نصيب الفرد من الدخل ، بإعتباره المعيار الذي يجب الاخذ به لأن الهدف النهائي من التنمية هو رفع مستويات المعيشة ومستويات الرفاهية .

ويقاس النمو الإقتصادي مبدئياً بإستخدام مايسمي بمعدل النمو البسيط ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة الاتية :

الدخل الحقيقي في الفترة الحالية – الدخل الحقيقي في الفترة السابقة معدل النمو × 100 الدخل الحقيقي في الفترة السابقة فإذا افترضنا ان متوسط الدخل الحقيقي للفرد في بلد ما 500 دولار في عام 1985م ارتفع الي 600 دولار في عام 1986م فإن : معدل النمو في هذا البلد = 600–500×100=500 .

اي ان نصيب الفرد من الدخل الحقيقي زاد بمعدل 20% ، إلا ان هذا المعدل يصلح فقط لقياس النمو في الدخل بين فترتين زمنيتين متتاليتين ، ولا يصلح لقياس متوسط معدل النمو المركب .

فإذا كان متوسط الدخل الحقيقي لعام 1985م= ل0 ، ثم بلغ في العام العاشر 1994م ل1 ، فيمكن حساب معدل النمو السنوي المكرم (م) بالطريقة التالية :

للنمو في عام 1952م ،ولقد وصل الي تلك Singer ودون التقيد بفترة زمنية معنية : 4– معادلة سنجر بمساعدة الاعمال التي قام بها في الصدد غيره من الاقتصاديين مثل هكس وهاردو . وعبر سنجر معادلة النمو بأنها دالة لثلاثة عوامل هي:

أ– الادخار الصافي Net Saving

ب– إنتاجية رأس المال Productivity of Capital

ج– معدل نمو السكان Pouplation Growth D=SP–R وتتخذ هذه الدالة الشكل الأتي:

Dهي معدل النمو السنوي لدخل الفرد .

Sهي معدل الادخار الصافي .

Pهي انتاجية رأس المال .

R هي معدل نمو السكان السنوي .

معدل النمو السنوي دخل الفرد =(الإدخار الصافي × انتاجية الإستثمارات الجديدة)– نمو السكان .

من الدخل القومي%6=Sوقد اورد سنجر قيماً عددية لهذه المتغيرات اذ افترض : ان معدل الادخار الصافي

%0.2=P وان انتاجية الإستثمارات الجديدة ،%1.25=R الا ان لنا علي هذه التقديرات بعض الملاحظات:

1. ان نسبة الإدخار الصافي من الدخل القومي (6%) تعتبر مقبولة وقت صياغة سنجر لمعادلته ، اما في الوقت الحاضر فإن الدول النامية في مقدورها ادخار نسبة اكبر.

2. قدر الأستاذ سنجر معدل النمو السكاني بحوالي 1.25% وهذا الرقم اقل كثيراً من المعدلات السابقة في الدول النامية حالياً ، اذ تقدر بحوالي 2.3% في الدول النامية عامة 1.8% في مصر.

3. قدر الأستاذ سنجر انتاجية الاستثمارات السائدة بحوالي 0.2% وهي نسبة منخفضة وتقل كثيراً عن المحقق في معظم الدول النامية ، ولقد قام احد الباحثين لنيل درجة الدكتوراه بتقديرها في مصر وتركيا بما يعادل 0.6% وعلي ذلك فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد في الدول النامية طبقاً لتقدير سنجر : معدل النمو السنوي لدخل الفرد =(0.6×0.2)– 1.25=0.05%– بمعني ان الدول النامية تحقق معدلاً سالباً للنمو (–0.005%) اما في مصر وطبقاً للتعديلات المقترحة فإننا نجد ان : معدل النمو السنوي لدخل الفرد = (12×0.4)– 1.8 =3% سنوياً ويزيد هذا المعدل حالياً ، اذ يقدر بحوالي 4.5% سنوياً في عام 2005م.

ثانياً: المعايير الإجتماعية:[31]

يقصد بالمعايير عديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع ومايعتريها من تغيرات ، فهنالك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية ، وكذلك الجوانب التعليمية والثقافية.

[31] مرجع سابق تم زكره

ولاشك ان الدول النامية تعاني من نقص ملموس في الخدمات الصحية ، وعدم كفاية وكفاءة المؤسسات التعليمية ونقص الغذاء، وسوف يتم تناول اهم المؤشرات في هذه الجوانب كما يلي:

1.المعايير الصحية:

من اهم المؤشرات التي تستخدم لقياس مدي التقدم الصحي بالمجتمع مايلي:

أ-عدد الوفيات لكل الف من السكان ، عدد الوفيات لكل الف طفل من السكان (معدل الوفيات للاطفال دون الخامسة- معدل الوفيات من الاطفال الرضع(اقل من سنة)) فإرتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية ، وكل هذه من صفات التخلف.

ب- معدل توقع الحياة عند الميلاد ، اي متوسط عمر الفرد ، فكلما زاد دل ذلك على درجة التقدم الاقتصادي، وكلما انخفض دل ذلك على درجة من التخلف الاقتصادي .

ج- كذلك توجد مؤشرات عديدة اخرى نذكر من بينها عدد الأفراد لكل طبيب وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات .

2. المعايير التعليمة:

سبق ان رأينا اهمية التعليم واثره الواضح علي جانبي الإنتاج والإستهلاك ، واكدنا على ان هنالك اجماع على الإنفاق على التعليم يمثل استثماراً وليس استهلاكاً ، وان هذا الضرب من الإستثمار – الإستثمار البشري – يحقق عائداً مرتفعاً سواء للأفراد او المجتمع ككل .

ومن اهم المؤشرات التي تستخدم في التعرف علي المستوى التعليمي والثقافي بالمجتمع مايلي:

1. نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من افراد المجتمع.
2. نسبة المسجلين في مراحل التعليم المختلفة من افراد المجتمع .
3. نسبة المنفق على التعليم الى اجمالي الناتج المحلي ، وكذلك الى اجمالي الإنفاق الحكومي.

3. معايير التغذية:

سبق ورأينا عديداً من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها ، مما يؤدي الى تعرضها الى نقص التغذية او سوء التغذية وما يترتب على ذلك من ضعف قدرتها الإنتاجية ،؟ ومن ثم انخفاض مستويات الدخول فيها . ومن اهم المؤشرات التي تستخدم للتعرف على مستوي التغذية بالمجتمع مايلي :

أ–متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية .

ب– نسبة النصيب من السعرات الحرارية الي متوسط المقررات الضرورية للفرد.

4. معايير نوعية الحياة المادية :

رأينا ان المعايير الصحية والتعليمية الخاصة بالتغذية وهي جميعاً معايير فردية تعتمد على ناحية اجتماعية بذاتها . اما نحن بصدده وهو معيار نوعية الحياة المادية ، والذي وضعه مجلس اعالي البحار بواشنطن عام 1977م فهو معيار اجتماعي مركب يتضمن اكثر من جانب من جوانب الحياة ، ولذا فإنه اكثر شمولاً مقارنتاً بالمعايير الفردية – السالفة.

ويتكون هذا المعيار من ثلاث مؤشرات فرعية هي :

أ– توقع الحياة عند الميلاد (مؤشر صحي للكبار) .

ب– معدل الوفيات بين الاطفال (مؤشر صحي للصغار).

ج– معرفة القراءة والكتابة (مؤشر تعليمي).

ويتم حساب معيار نوعية الحياة المادية وفقاً للخطوات التالية:

1. يتم تجميع بيانات عن المؤشرات الثلاثة سالفة الذكر في الدول المراد قياس معيار نوعية الحياة المادية بها .

2. يتم اعطاء رتباً تصاعدية او تنازلية لكل دولة في كل مؤشر ويلاحظ ان هذا المعيار يقارن بين درجة التقدم فيما بين الدول وبعضها ويحدد ايها اكثر تقدماً مقارنة بالدول الاخري .

غير ان هذا المؤشر يعاني من بعض اوجه القصور وهي انه:

– يركز على بعض وليس على كل جوانب الحياة.

يهمل المؤشرات الاقتصادية والمتمثلة في مستويات الدخل و الناتج.

5. دليل التنمية البشرية : وهو مقياس نسبياً وتوصل اليه برنامج الامم المتحدة في عام 1990م ، ويعد دليل التنمية البشرية من المعايير المركبة ، حيث يتكون من ثلاثة معايير جزئية او فرعية وهي :

أ– معيار العمر المتوقع عند الميلاد (مؤشر صحي).

ب– معيار التحصيل العلمي (مؤشر تعليمي). ويتكون بدوره من معيارين جزئيين وهما :

_ معرفة القراءة والكتابة بوزن نسبي (3/2) ، ومتوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية بوزن نسبي (3/1) .

ج– معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (مؤشر اقتصادي).

ويتم حساب معيار دليل التنمية البشرية وفقا للخطوات التالية :–

1 – يتم تحديد القيمة الدنيا و القصوى للمعايير الثلاثة الجزئية سالفة الذكر علي مستوي العالم ، المحددة من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة .

2 – يتم حساب الأدلة الجزئية الثلاثة في الدولة المراد حساب دليل التنمية بها كما يلي :–

أ–دليل العمر المتوقع (ق) = متوسط العمر المتوقع في الدولة – الحد الأدني للعمر المتوقع في العالم

الحد الأقصى للعمر المتوقع في العالم – الحد الأدنى للعمر المتوقع في العالم .

ب– دليل التحصيل العلمي ، ويتكون من جزئيتين:

_ دليل معرفة القراءة والكتابة = معرفة القراءة والكتابة في الدولة– الحد الأدنى لمعرفة القراءة والكتابة في العالم الحد الأقصى لمعرفة القراءة والكتابة في العالم – الحد الأدنى لمعرفة القراءة والكتابة في العالم ويعطي لهذا الدليل وزن نسبي (3/2).

دليل متوسط عدد السنوات الدراسة = عدد سنوات الدراسة بالدولة – الحد الأدنى لعدد سنوات الدراسة في العالم الحد الأقصى لعدد سنوات الدراسة في العالم – الحد الأدنى لعدد سنوات الدراسة في العالم ويعطي لهذا الدليل وزن نسبي (3/1). دليل التحصيل العلمي (ع) = (دليل معرفة القراءة والكتابة ×2)+(دليل متوسط عدد سنوات الدراسة ×1)3 ح – دليل متوسط الدخل (ل)= متوسط الدخل الحقيقي في الدولة –

الحد الأدنى لمتوسط الدخل في العالم (3) يتم حساب دليل التنمية البشرية في الدولة كمتوسط حسابي بسيط للأدلة الفرعية الثلاثة سالفة الذكر .

دليل التنمية البشرية في الدولة (ت)= ق + ع + ل 3 وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية فيما بين الصفر والواحد الصحيح . وتصنف الأمم المتحدة وفقاً لدليل التنمية البشرية الى ثلاث مجموعات رئيسية هي :

المجموعة الأولى : دول ذات مستوى مرتفع من التنمية البشرية وتكون قيمة ت =0.8 .

المجموعة الثانية: دول ذات مستوى منخفض من التنمية البشرية وتكون قيمة ت = 0.5 .

ويعد دليل التنمية البشرية من افضل المعايير لقياس درجة التقدم الإقتصادي والإجتماعي ، ومن ثم عملية التنمية ككل . لأنه يضمن عدداً من الجوانب سواء الإجتماعية او الإقتصادية معاً.

دليل نسبة القيد بالمدارس = 82 – صفر = 1000.82 – صفر دليل التحصيل العلمي =

(20.97×)+(10.82×) 3= 0.92ح دليل متوسط نصيب الفرد من الدخل (ل =(63116211 –

0.97100 =6040=6140100 – د –دليل التنمية البشرية (ت) = ق + ع+ ل3 ت= –

0.92332=2.77 =0.97 +0.92 +0.88 دليل التنمية البشرية مرتفع ويقترب من الواحد ، لذا فإن هذا يعني انها قطعت شوطا كبيراً في عملية التنمية البشرية وتكون في مجموعة الدول ذات المستوى المرتفع من التنمية وذلك لأن قيمة ت= 0.8.

ومن اهم المجالات التي فيها استخدام دليل التنمية البشرية مايلي :

1- يستخدم دليل التنمية البشرية في مسألة الحكومات بشأن التقصير في الأداء فيما يتعلق بالخدمات الضرورية الإجتماعية ، وذلك من خلال مقارنة اداء الدولة بغيرها من الدول في مجال التنمية البشرية ، حيث يخلق حافزاً للنقاش الوطني فيما يتعلق بمصلحة الأفراد.

2- يستخدم في توجيه الإنفاق الإجتماعي للأولويات ، فمن خلال مكونات الدليل يتم الكشف عن مواطن القصور فيما يتعلق بالخدمة الإجتماعية ،مما يساهم في عدة دول مثل : باكستان ،تونس ،غانا ،مصر وعديد من الدول في امريكا الوسطي .

3- إلقاء الضوء على درجة التفاوت في مستويات التنمية البشرية داخل الدولة الواحدة . فعلى الرغم من ان هذا التفاوت قد يكون معروفاً إلا ان دليل التنمية البشرية يستطيع ان يبرزها بوضوح، حيث يوضح

الفرق في مستويات المعيشة بين المناطق الريفية والحضرية وبين الفئات الإجتماعية المختلفة ، ففي مصر اصبحت التقارير الخاصة بالتنمية البشرية التي تقوم بتحليل التفاوت بين المحافظات والأقاليم المختلفة ، وبين الريف والحضر وبين المرأة والرجل اداة فعالة لدعم القرارات فيما يتعلق بالسياسة الوطنية وتوزيع الموارد بين المناطق المختلفة ، فمنذ ان بدأت مصر نشر اول تقرير للتنمية البشرية عام 1994م تمكن محافظي مصر من الإجتماع لمناقشة هذا التفاوت في التنمية البشرية بين المحافظات وداخل المحافظة الواحدة ، وترتب علي هذه المناقشات بنتائج من اهمها وضع استراتيجيات للحد من هذا التفاوت بالتركيز علي الأولويات البشرية داخل المحافظات واعادة توزيع الموارد في اتجاه المناطق التي تنقصها الخدمات ، حتى يتمكن الجميع من المشاركة في ثمار عملية التنمية .

4- تشكيل سياسات المعونة المقدمة للدول المختلفة ، حيث تفكر عديد من الدول المانحة للمعونة الى الدول الأكثر احتياجاً لها ، والى الأنشطة او المجالات الكثر اولوية الدولة نفسها .

5- يتيح دليل التنمية البشرية انواعاً جديدة من المقارنة بين الدول المختلفة، حيث يمكن من خلاله ايضاح الدول التي استطاعت ترجمة النمو الاقتصادي الى تنمية بشرية حقيقية والدول التي لم تتمكن من ذلك ، وقد تكون المقارنة بين دول متقدمة وبعضها البعض او بين دول نامية .

ثالثاً: المعايير الهيكلية:[32]

كانت الدول الصناعية المتقدمة تعمل خلال فترة طويلة من الزمن علي توجيه اقتصاديات الدول النامية ، التي كانت معظمها انذاك تحت سيطرتها سواء السياسية او الإقتصادية – نحو انتاج المنتجات الأولية – الزراعية والمعدنية – حتى يتسنى لها الحصول عليها بأسعار ملائمة .

وكذلك حتى تبقى على اسواق تلك الدول لتسويق منتجاتها من الصلع الصناعية بها . إلا ان الوضع لم يعد مقبولاً منذ الفترة التالية للحرب العالمية الثانية وذلك لأسباب عديدة اهمها:

_ حصول تلك الدول على استقلالها وسعيها نحو التحرر من تبعيتها الاقتصادية والسياسية للدول المستعمرة ، وكذلك نتيجة لتراجع اسعار المنتجات الأولية وتدهور شروط التبادل التجاري في غير

[32] مرجع سابق تم زكره

صالحها . ومن هنا اتجهت معظم الدول النامية الى حدوث تغيرات هيكلية في بنيتها الإقتصادية عن طريق الإهتمام بالتصنيع بهدف توسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه وقد ترتب على ذلك إحداث تغيرات واضحه في الأهمية النسبية لقطاعات الإقتصاد القومي المختلفة بهذه الدول ، كما اثر ذلك على هيكل الصادرات والواردات وفرص العمل بها . وبناءاً علي ذلك فإن من اهم المؤشرات الناجمة عن التغير في الهيكل والبنيات الإقتصادية ، التي يمكن استخدامها كمقياس للتقدم والنمو الاقتصادي للدولة يتمثل في :

أ- الوزن النسبي للناتج الصناعى في الناتج المحلي الإجمالي .

ب- الوزن النسبي للصادرات الصناعية الى الصادرات السلعية .

ج- نسبة العمالة في القطاع الصناعى الى إجمالي العمالة .

وكلما ارتفعت هذه النسب في الدولة ، فإن هذا يعني ان الدولة قد حققت تغيرات إيجابية في بنيانها الإقتصادي وهيكل الإنتاج بها ، وبالتالي يعكس هذا الأمر زيادة درجة التقدم والنمو الإقتصادي بها ، والعكس.

طرق التنمية الإقتصادية [33]:

يمكن ان تتحقق التنمية الإقتصادية في مصدرين :

أولاً : التوسع في استثمار الموارد الإقتصادية :

ان الموارد الإقتصادية من طبيعية وبشرية من المقومات الأساسية للإنتاج الكلي وزيادة الدخول العينية تتوقف الى حد كبير على زيادة هذه الموارد كماً ونوعاً وتتوقف ايضا على تحقيق التناسب بين عناصر الإنتاج المختلفة من العمل ورأس المال والأرض ،هنالك وسائل كثيره لزيادة الموارد الإنتاجية منها التوسع الأفقي للزراعة اي بسط المساحة المزروعة استصلاح اراضي جديدة .يمكن ان يتم ذلك بفضل التحكم في مياه الأنهار والأمطار وإنشاء خزانات والحفائر ، ايضا يمكن ان يفيد استخدام آلات الري والجرارات واستزراع مساحات زراعية واسعة .

[33] سعد ماهر حمزه – التنمية الاقتصادية والجمود الاجتماعي – جامعة القاهرة فرع الخرطوم ـــ1987م ص، ص 36ـــ-ـــ38

الصناعات الإستراتيجية والتحويلية احدى وسائل زيادة الموارد الإنتاجيه لتحقيق التنمية الإقتصادية القومية حيث يمكن مسح الأراضي بغرض استخراج المعادن والمناجم التى تسخر به الدول النامية ، ولا يخفى دور الإستعمار في اخفاء هذه الموارد الطبيعية بكل الطرق وان الدول النامية لا تصلح إلا بالإنتاج الزراعي بغرض الإستفادة من الموارد الزراعية الأولية وعزل المناطق الغنية بحيث يتعزر على الأجانب بل على المواطنين انفسهم ينتقلوا اليها كما حدث في السودان اثناء الحكم الإنجليزي الذي اصدر قانون المناطق المقفولة.

ثانيا : إستغلال الموارد إستغلال أمثل:

اهم المشاكل التى يعانيها الإقتصاد المعني هو انخفاض الإنتاجية للموارد المستثمره فعلاً ، هنالك الوسائل والطرق التي يمكن ان تعمل على زيادة الكفاية الإنتاجية لرأس المال العيني والأرض كما يمكن مضاعفة الكفاية الإنتاجية للعمل ، زيادة انتاجية رأس المال يمكن تحقيقها بفضل ادخال التحسينات الفنية والوسائل الحديثة وتطبيق طرق الترشيد الصناعي والإستفادة من الطاقة الفائضه من المصانع .

ومضاعفة انتاجية الأرض او التوسع الرأسي واستخدام الأسمدة الطبيعية والكيميائية وتطبيق دورات زراعية مناسبة كما انه يمكن زيادة الإنتاجية الطبيعية الحدية وذلك عن طريق سحب بعض الأيدي العاملة الزائدة وتوجيهها الى ميادين الإستثمار الأخرى ، وبهذا يمكن زيادة متوسط الإنتاج الزراعي للفرد نتيجة لتحقيق

– قسط من التناسب بين عوامل الإنتاج في الزراعة إذ تتاح الفرصة فعلى قانون تناقص القلة ، اما مضاعفة

زيادة انتاجية العمل هو العنصر الثالث من عناصر الإنتاج وياتي بفضل التدريب المهني في المعاهد الفنية ومراكز التدريب المهني.

الفصل الرابع

دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية

المبحث الأول :دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الإقتصادية

المبحث الثاني :دور الإستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الصادرات

المبحث الثالث : دور الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا والتقنية والمهارات الفنية

المقدمة:

أصبح الإستثمار الأجنبي المباشر فى عصرنا الحالى من أهم الموارد لتمويل التنمية فى الدول النامية وذلك لندرة وصعوبة الحصول على التمويل من المصادر الاخرى. هذا الواقع يحتم على الدول النامية تهيئة بيئاتها الإستثمارية لتصبح أكثر جاذبية للإستثمارات، وتوظيف هذه الإستثمارات لتحقيق برامج و خطط التنمية.

ربطاً للجهد الذى بذل فى مجال جذب الإستثمار الأجنبي المباشر منذ انتهاج سياسات التحرير الإقتصادى والحزم التشجيعية المختلفة فى مجال تشجيع الإستثمار وما تم تنفيذه من مشروعات داعمة لتهيئة المناخ الجاذب للإستثمار خلال الأربع سنوات من الخطة الخمسية الاولى (2007م—2011م) قامت الوزارة بتنفيذ مشروع حصر وتحليل الإستثمار الأجنبي المباشر فى السودان بإعتباره أحد مشروعات الخطة الخمسية التى خصصت للعناية بالإستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول

دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية:

ظل السودان منذ العام2005م وحتي نهاية العام 2010م يسجل معدلات نمو اقتصادية بلغت في المتوسط 7.8% ويلاحظ ان البلاد خلال الفترة 2005 – 2010م قد استقطبت العديد من الموارد المالية سواء كانت في شكل استثمار اجنبي مباشر او غير مباشر بالإضافة الى القروض التي وجهت لتمويل قطاعات الري والكهرباء وقد بلغت جملة الإستثمارات الأجنبية خلال الفترة 2005– 2013م حوالي 34.72 بليون دولار وقد إستأثرت قطاعات النفط ، البنوك والإتصالات النصيب الأكبر بجملة 24.678 بليون دولار .

جدول(4–1) حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة بملايين الدولارات:

القطاع	حجم االإستثمار الأجنبي المباشر بملايين الدولارات الأمريكية										
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصناعي	1472	1669	3037	1025	846	737	2446	10800	10992	11200	11500
الخدمي	995	1115	1603	30951	1917	5677	4422	16934	18700	20930	21420
الزراعي	134	200	381	176	653	126	120	8371	8990	10100	11500
الجملة	2610	2984	5021	32152	3416	3540	6988	36105	38682	42230	44420

المصدر – وزارة الإستثمار – تقرير حصر وتحليل الإستثمار الأجنبي 2015م

يلاحظ من الجدول اعلاه ان حجم الإستثمار الأجنبي المباشر بالقطاعات المعنية قد شهدت تزايداً مستمراً في حجم الإستثمار خلال الفترة 2005–2008م والسبب في ذلك يرجع الى زيادة اسعار البترول عالمياً لتصل الى 150 دولار للبرميل مع استقرار سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية .

ونجد ان حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة قد انخفضت خلال العام 2009–2010م نتيجةً للأزمة المالية التي اجتاحت العالم ،وقد تأثر السودان من الأزمة المالية بسبب إنخفاض اسعار البترول عالمياً لتصل الي 40 دولار للبرميل بدلاً من 150 دولار للبرميل في الأعوام السابقة .

ثم بدأت حجم الإستثمارات الأجنبية بالأرتفاع خلال الفترة 2011–2015م يعزي ذلك لتبني الحكومة السودانية قوانين وسياسات تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر كما تذامن مع هذه الفترة ظهور الإستثمار

في قطاع التعدين (الذهب) مما شجع الشركات الأجنبية وأصحاب رؤس الأموال الأجانب الإستثمار في السودان.

نجد ان حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة قد ارتفعت خلال العام 2013م لتصل الى 38.7 بليون دولار ، الأمر الذي ساهم في زيادة الصادرات السودانية من 70 مليون دولار في العام 2011 لتبلغ 94.7 مليون دولار في العام 2012 و116 مليون دولار في العام 2013 .

يعزى الانخفاض في حجم وعدد الإستثمارات الأجنبية المباشرة الي بعض المعوقات والمشاكل المزمنه التي اقعدت الإستثمار عن القيام بدوره المنوط به ، كما ان الإستثمار بالسودان تنتابه العديد من المشاكل والمعوقات وذلك لأن العملية الإستثمارية في السودان تشارك في تنفيذها العديد من الجهات ذات الصله بالإستثمار مما جعل الإستثمار محفوفا بالعقبات والبيروقراطية الى جانب عدم توفر التخطيط السليم للمناطق الزراعية –الصناعية والخدمية.

جدول (4-2)عدد وحجم الإستثمارات الأجنبية للفترة من 2005-2015م القيمة بالمليون دولار:

العام	القطاع الصناعى		القطاع الخدمى		القطاع الزراعى	
	عددالمشروعات	حجم رأس المال	عدد المشروعات	حجم رأس المال	عدد المشروعات	حجم رأس المال
2005م	132	908	193	2078	8	16
2006م	183	1669	147	1115	18	200
2007م	139	3037	113	1603	8	381
2008م	85	1025	75	3951	9	176
2009م	96	845	57	1908	14	653
2010م	106	737	104	2677	15	126
2011	10	194	14	4212	6	106
2012	17	8	13	13	10	19
2013	37	193	36	1210	33	333
2014	46	241	45	154	11	52
2015	44	60	45	111	18	45
الجملة	895	8917	842	19032	150	2107

المصدر- وزارة الإستثمار-تقرير حصر وتحليل الإستثمار الأجنبي 2015م

من الجدول السابق نجد أن عدد المشاريع الإستثمارية الأجنبية وحجم الإستثمارات الأجنبية بملايين الدولار قد كان متزايداً خلال الأعوام 2005 – 2007م وذلك لأن هذه الفترة قد شهدت إستقرار سياسي وأمني وقد تواتر ذلك مع ظهور السودان كمصدر للبترول منذ العام 2000م وتزامن ايضاً مع إرتفاع اسعار النفط لتصل الى 150 دولار امريكي للبرميل .

ثم إنخفض عدد وحجم الإستثمارات الأجنبية خلال العام 2008م وذلك نسبةً للأزمة المالية العالمية التي اجتاحت العالم وذلك بسبب إنخفاض اسعار النفط لتصل الي40 دولار أمريكي، ثم تزايدت حجم وعدد

الإستثمارات مرة اخري خلال الأعوام 2009– 2010م وذلك لتعافي السودان جزئياً من الأزمة المالية العالمية.

ولكن إنخفض عدد وحجم الإستثمارات الأجنبية خلال العام 2011م وذلك نتيجةً لإنفصال جنوب السودان حيث فقد السودان 320 الف برميل من النفط يومياً.

كان السودان قبل الإنفصال يصدر 500 الف برميل يومياً لتأتي بدخل يقدر بـــ 750 مليون دولار يومياً (500x150).

ثم تزايدت حجم وعدد الإستثمارات الأجنبية خلال الأعوام 2012 – 2015م بنسب قليلة وذلك لتبني السودان سياسات وقوانين تشجيعية للإستثمار الأجنبي المباشر وذلك لتعويض أثر غياب النفط من صادرات السودان. حيث تبني السودان سياسات وقوانين تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر من قطاعات اخري غير قطاع البترول مثل قطاع التعدين (الذهب) والقطاع الصناعي والخدمي والزراعي.

مساهمة الإستثمار الأجنبي في الناتج المحلي الإجمالي:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي (بأنه مجموع قيم السوق السلعية للسلع والخدمات المنتجة حديثاً في الدولة خلال فترة زمنية معينة لمدة عام).

ويعتبر واحد من المؤشرات الدالة على النمو والتقدم ويشرح التطورات الإقتصادية التي تحدث . عانى الإقتصاد السوداني في الفترات السابقة من إختلالات هيكلية لذلك إتسمت معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالتذبذب والضعف وعدم الإستقرار لأسباب كثيرة منها الحروب في النيل الأزرق وجنوب كردفان والتقلبات المناخية مثل الجفاف والتصحر والسيول والفيضانات بالإضافة لعدم الإستقرار السياسي والإقتصادي داخل السودان وخارجه حيث تذايد تدفق اللاجئين إلى داخل السودان بصوره كبيرة وهنالك اسباب داخلية تتعلق بالسياسات الإقتصادية الداخلية كإختلال قوة العرض والطلب الكليين وإرتفاع معدلات التضخم في السودان حيث بلغت 34% وتراجعت معدلات دخول الأفراد الحقيقية وذلك لضعف المدخرات المحلية والقومية ولضعف الإنتاج الزراعي لتذبذب هطول الأمطار والتصحر والجفاف والأزمة المالية العالمية 2008م وبصفة عامة يمكن القول بأن اداء القطاع الزراعي الضعيف والمتذبذب كان

العامل الرئيسي والأكثر اثراً على تدني معلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ذلك لتشابكه راسياً وافقياً مع الإنتاج في القطاعات الاخر .

جدول (4-3)مساهمة إجمالي الإستثمار في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2005-2015):-

العام	الناتج المحلي الإجمالي (مليون جنيه)	إجمالي الاستثمار (مليون جنيه)	نسبة مساهمة الإستثمار في الناتج المحلي الإجمالي
2005	85,707.1	16,756.3	19.6
2006	98,718.8	20,793.5	21.1
2007	114,017.5	22,165.3	19.4
2008	124,609.2	24,496.6	19.7
2009	139,386.5	7,702.0	5.5
2010	160,646.5	25,158.0	15.7
2011	186,556.3	40,831.2	21.9
2012	243,412.9	51,493.3	21.2
2013	342,803.3	67,552.8	19.7
2014	475,827.7	90,681.4	19.1
2015	576600.4	110750.7	19.2
الجملة	2548286.26	478381.1	%202.2

المصدر: تقارير الجهاز المركزي للإحصاء.

يلاحظ من الجدول اعلاه ان مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 2005-2008م كان شبه ثابت بنسبة مئويه متارجحه مابين 19% و 21% ويعزى ذلك للاستقرار السياسي والامني الذي شهدته هذه الفتره وايضا نتيجة لإستقرار سعر الصرف خلال هذه الفترة .

ومن ثم انخفضت مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الاجمالي الى 5.5% خلال العام 2009 وذلك نتيجة للازمة المالية العالمية التي اجتاحت العالم خلال العام 2008 ولكن ظهر اثرها

خلال العام 2009 لان هنالك فجوه زمنية مابين حدوث الازمة واثرها . ثم بدات مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي مرة اخرى بالزيادة خلال الأعوام 2010 ـــــــــــــــــــــــ2015م اي مابعد انفصال جنوب السودان وذلك لتبني السودان سياسات وقوانين جاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر مما انعكس ايجابا على الناتج المحلي الإجمالي .

دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تشغيل العمالة:

عادةً مايتم نقاش تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر علي سوق العمل في إطار تأثيره علي خلق فرص عمل جديدة ، وزيادة الإجور ، ورفع الكفاءة الإنتاجية للعمالة.

اما تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على خلق فرص عمل جديدة في سوق العمل للبلد المضيف فهذا امر غير مسلم به ، بل يؤدي الي زيادة معدل البطالة . فمن جهه تشير بعض الفرضيات الي ان الإستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور هام في الحد من مشكلة البطالة في البلد المضيف من خلال التوظيف المباشر في المنشآت الأجنبية ، بالإضافة الي طرق غير مباشرة من خلال فرص العمل في الصناعات المحلية التكميلية الأمامية والخلفية . ولكن هذا التأثير يعتمد بشكل كبير علي طريق إنشاء الإستثمار الأجنبي المباشر ، فإذا كان تأسيساً، فهذا بدون شك سوف يخلق فرص عمل جديدة . بينما في حالة الإندماج والإستحواذ، قد يؤدي هذا النوع من الإستثمارات الي زيادة معدل البطالة نظراً لسعي الشركة الجديدة للإستغناء عن بعض العاملين بسبب التقنية المستخدمة او استبدال العمالة المحلية بأخري اجنبية . كذلك يعتمد هذا التأثير على القطاع الذي يعمل فيه المستثمر الأجنبي المباشر في القطاع الخدمي قد لايخلق فرص عمل مثل القطاع الذي يعتبر كثيف الإستخدام للأيدي العاملة (Labor Intensive Industry) .

في المقابل هنالك شبه اتفاق بين جميع الدراسات بأن المستثمر الأجنبي يدفع اجر اكبر من نظيره الوطني بالإضافة الى الإهتمام المستمر بالتطوير والتدريب الوظيفي مما يرفع الإنتاجية للعمال .

إستمارة حصر المشروعات الإستثمارية المصدقة والمنفذة:

الإستثمارات الأجنبية المصدقة:

اولاً :القطاع الزراعي:

جدول (4-4) الإستثمارات الأجنبية المباشرة المصدقة في القطاع الزراعي:

السنة	عدد المشروعات	حجم راس المال	العمالة	المساحة
2005	5	8833410	227	119050 فدان
2006	3	5985309	2235	477 فدان
2007	4	153288580	474	10075 فدان
2008	1	-	1003	50 فدان
2009	3	4616680	4563	4560 فدان
2010	1	1516600	579	4 فدان
2011	3	14042700	306	60فدان
2012	6	12718560	635	25 فدان +10 الف
2013	8	519619000	5430	11 فدان
2014	4	7770450	1013	7فدان
2015	9		2269	
الاجمالي	38	728211289	18734	134304 فدان

المصدر: تقارير الجهاز المركزي للإحصاء

يلاحظ من الجدول أعلاه أن حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة المصدقة نحو القطاع الزراعي في السودان تصل حوالي 38 مشروعاً خلال الفترة 2005-2015م ونجد أن القطاع الزراعي قد استوعب حوالي 18734 عامل وكانت المساحة المستقلة حوالي 134304 فدان ، ونجد ان الفترة من 2005-2008م قد شهدت استقراراً ملحوظاً في عدد العمالة في القطاع الزراعي ويرجع السبب في ذلك ان هذه الفترة شهدت استقراراً امنياً وسياسياً واستقرار سعر الصرف .

ونجد ان الفترة من 2009–2015م قد شهدت انخفاضاً في معدلات العمالة في السودان ويرجع السبب في ذلك الى عدة عوامل من ضمنها الأزمة المالية 2008م وإنفصال جنوب السودان 2011م .

يجب على الحكومة ان تشجع الإستثمارات الأجنبية نحو القطاع الزراعي حتى يؤدي هذا القطاع الدور المنوط به في زيادة الصادرات الزراعية وزيادة الدخل القومي وإنخفاض معدلات البطالة وذلك عن طريق الإعفاء الجمركي والضريبي للمعدات والآلات الزراعية بالنسبة للمستثمرين الأجانب ايضاً يتمثل التشجيع في منح التصاديق بالنسبة للأراضي الزراعية .

ثانياً: القطاع الصناعي:

جدول(4–5) الإستثمارات الأجنبية المباشرة المصدقة في القطاع الصناعي:

السنة	عدد المشروعات	حجم راس المال	العمالة	المساحة
2005	3	950139	8349	2975م
2006	5	4132177	13360	10500م
2007	6	18055219	8851	4725م
2008	7	321776288	5337	27304 م
2009	11	6881695	8482	19575 م
2010	17	22028699	6001	42360 م
2011	23	56758897	820	فدان2500+54275م
2012	60	132231772	878	166185م
2013	51	152076207	2514	70018م
2014	30	9068924631	3305	750م
2015			1224	
الاجمالي	213	978315724	59121	346892فدان

المصدر: تقارير الجهاز المركزي للإحصاء.

يلاحظ من الجدول اعلاه ان حجم الإستثمارات الأجنبية الموجه نحو القطاع الصناعي والبالغ عددها 213 مشروعاً خلال الفترة 2005–2015م وبتكلفة رأس مال وقدره 9783815724 دولار نجد انها قد ساهمت في توظيف حوالي 59121 عامل في المجال الصناعي بمساحة قدرها 346892 فدان .

ويلاحظ في الفترة من 2005–2009م قد شهدت استقراراً ملحوظاً في ثبات حجم العمالة في السودان في القطاع الصناعي ويعزي السبب في ذلك لزيادة تدفقات رأس المال الأجنبي نحو القطاع الصناعي ونجد ان الفترة من 2010–2015م قد إنخفضت معدلات العمالة في القطاع الصناعي بسبب فقدان السودان للبترول الذي يدخل كمصدر طاقة لكثير من الصناعات وايضاً فقدان عدد من المشاريع لدولة الجنوب الوليدة وتزامن في نفس الوقت إدخال تقنيات حديثة مما قللت من دور العمالة في القطاع الصناعي اي إحلال الآله محل العامل .

وإذا ما قارنا القطاع الصناعي بالقطاع الزراعي نجد ان مساهمة القطاع الزراعي اكبر من مساهمة القطاع الصناعي والسبب في ذلك ان السودان دولة زراعية في المقام الأول ويأتي ترتيب القطاعات التي تساهم في انخفاض معدلات البطالة يأتي القطاع الخدمي اولاً ثم القطاع الصناعي ويأتي القطاع الزراعي في مؤخرة الترتيب والسبب في ذلك إهمال السودان للقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني والإعتماد على قطاع البترول بصوره كبيره وايضاً ان العماله لاتفضل العمل في القطاع الزراعي بسبب تدني اجوره .

ثالثاً: القطاع الخدمي:

جدول (4-6)الإستثمارات الأجنبية المباشرة المصدقة في القطاع الخدمي:

السنة	عدد المشروعات	حجم راس المال	العمالة	المساحة
2005	6	15932118	24902	12000+410م
2006	11	58028657	13425	10600م
2007	10	131623602	9705	13530م
2008	12	166000780	9926	22580م
2009	23	54144152	7500	29390م
2010	23	53025426	8037	37250م
2011	12	40297534	6010	32371م
2012	22	154724730	1881	77013م
2013	22	284364535	3545	15025م
2014	29	1734312350	2929	فدان 2+6200م
2015	–	–	64	–
الاجمالي	170	957846525	87924	361369 فدان

المصدر: تقارير الجهاز المركزي للإحصاء.

يلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة المصدقة في القطاع الخدمي قد بلغ عددها 170 مشروعاً وتدفق رأس مال وقدره 957846525 دولار وقد ساهمت في توظيف حوالي 87924 عامل في مختلف المجالات مثل النقل البري والبنوك والإتصالات وبمساحة قدرها 361369 فدان ويلاحظ ان الفترة من 2005 -2015م قد شهدت تزايداً مستمراً في زيادة معدلات العمالة في القطاع الخدمي ويرجع السبب في ذلك الى التغيير في النمط المعيشي في السودان على عكس النمط التقليدي الذي كان يعتمد على الزراعة والرعي ومع هذا التطور في القطاع الخدمي نجد انه ظهرت مشروعات مصاحبة ساهمت في انخفاض معدلات البطالة .

والمحصلة النهائية لهذا الإستثمار خلق فرص ووظائف غير مباشرة تمثل علي اقل تقدير 10 اضعاف الوظائف المباشرة التي وفرها الإستثمار الأجنبي المباشر، ونجد ان القطاع الخدمي لم يتأثر كثيراً بتداعيات الأزمة المالية العالمية 2008م ويعزي السبب في ذلك الي ان هذه الخدمات تعد من السلع الضرورية للإنسان السوداني ولم يتأثر الطلب الكلي للخدمات التي يقدمها القطاع الخدمي .

شكل (4-1) مقارنة بين مساهمة القطاعات في توظيف العمالة:

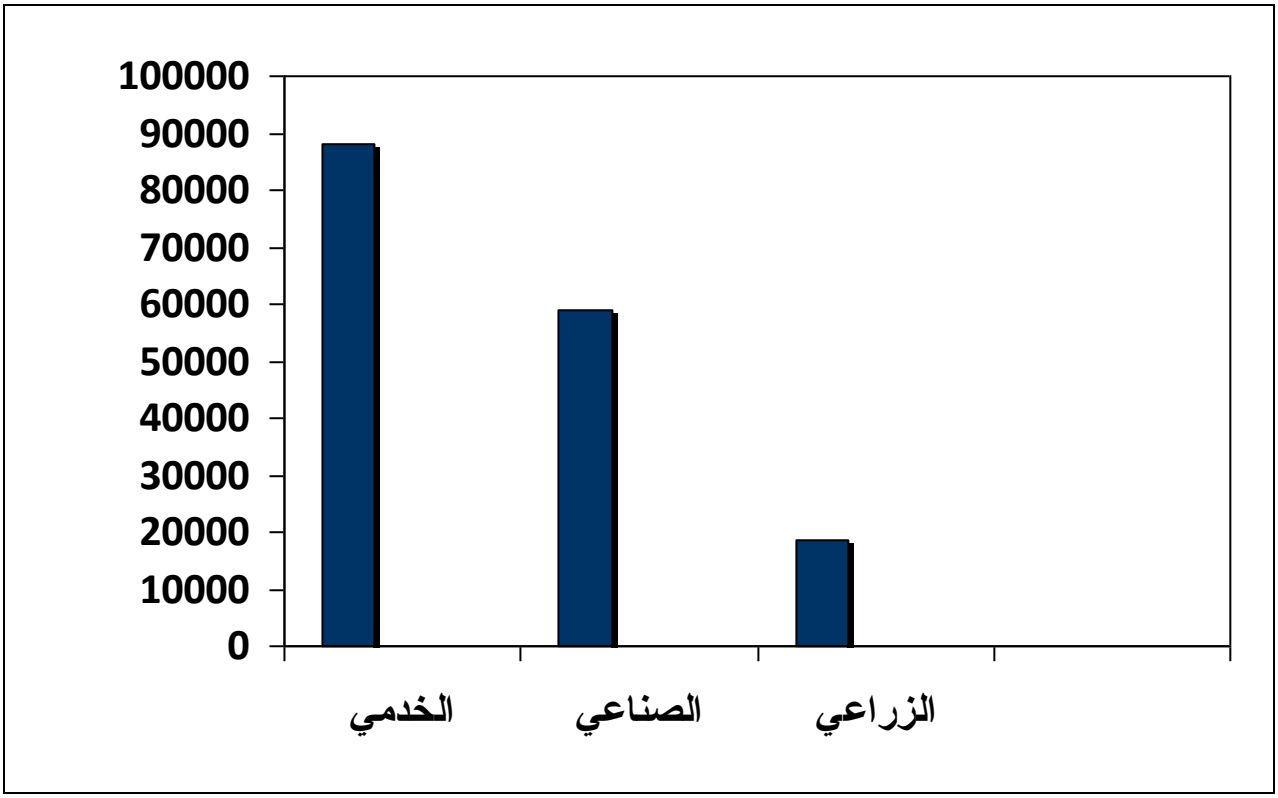

المصدر: إعداد الباحثون

من خلال الشكل البياني اعلاه لمساهمة مختلف قطاعات الإنتاج في توظيف العمالة نجد أن القطاع الخدمي قد استوعب اكبر عدد عمالة والبالغ عددها 87924 عاملاً خلال الفترة 2005-2015م والسبب في ذلك أن التغير في النمط المعيشي بالنسبة لسكان السودان مما ادي الي إدخال خدمات جديدة لم تكن موجودة من قبل مثل التوسع في المصارف والنقل البري والجوي وشركات الإتصالات وغيرها . ونجد أن القطاع الصناعي جاء في المرتبة الثانية من ناحية توظيف العمالة من هذه القطاعات حيث حظي بعدد 59121 عاملاً وذلك لأن الصناعة في السودان مازالت صناعة بدائية تعتمد علي المواد الخام والأيدي العاملة مثل

الحدادة ونجارة الأخشاب وغيرها من الصناعات اليدوية وايضاً لصغر مساحة المشاريع الصناعية في السودان.

ويأتي القطاع الزراعي في المرتبة الثالثة بعدد العمالة البالغ عددها 18734 وذلك لأن القطاع الزراعي قد تدهور في الآونة الأخيرة وذلك بسبب اعتماد السودان علي صادرات البترول وإهماله للقطاع الزراعي ، ايضاً يعاني القطاع الزراعي من عدم إدخال الآلات الحديثة والحاصدات وعدم توفر الدعم اللازم للمشاريع الزراعية من قبل الحكومة ، كما ان المواطنين لايفضلون العمل في القطاع الزراعي لأن اجره اقل .

شكل(4-2) فرص العمل التى وفرها الاستثمار فى قطاع الاتصالات،النقل البرى والبنوك:2005-2015م

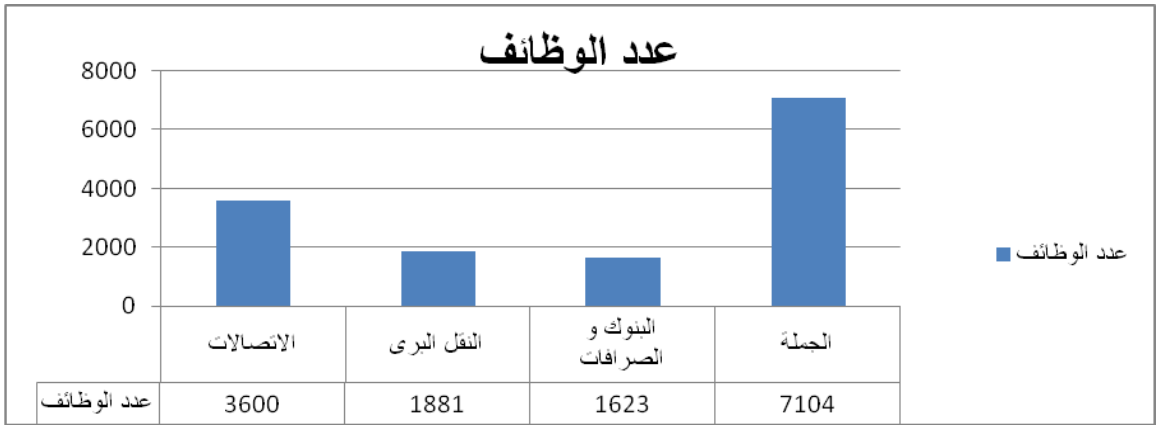

المصدر: وزارة الاستثمار 2015م

هذا فضلاً عن فرص العمل التى تتوفر فى الإستثمارات التى تصاحب قيام مثل هذه المشروعات. على سبيل المثال – فى مجال الإتصالات قد قامت العديد من المحال التجارية العاملة فى تجارة الأجهزة وصيانتها هذا فضلاً عن الوحدات التجارية الصغيرة العاملة فى مجال بيع كروت الشحن فى مختلف الولايات، والمحصلة النهائية لهذا الإستثمار خلق فرص وظائف غير مباشرة تمثل على أقل تقدير (10) أضعاف الوظائف المباشرة التى وفرها الإستثمارفى مجال الإتصالات، كما أن الإستثمار فى قطاع النقل البرى قد أدى الى نمو الإستثمارات فى الورش والمطاعم و الكافتريات وغيرها من الخدمات المصاحبة التى فاقت فى محصلتها أضعاف الوظائف التى توفرت بفضل الإستثمار

المبحث الثاني

دور الإستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الصادرات:

الأثر : فى قطاع التجارة الخارجية:

مساهمة البترول فى التجارة الخارجية:

عله من أهم المكاسب التى تحققت للسودان من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، هى الآثار التى ترتبت على قطاع التجارة الخارجية نتيجة للإستثمار فى قطاع النفط ، حيث أدى الإستثمار فى هذا قطاع إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي من معظم المنتجات النفطية وتصدير الفائض منها الي جانب تصدير الخام ، كما ساعد في خفض عجز الميزان التجاري والموازنة العامة للدولة وفي بناء إحتياطات من العملات الحرة ساعدت في المحافظة علي إستقرار سعر الصرف. بمقارنة الواردات السودانية للفترة ماقبل انتاج النفط مع الفترة التى تلت انتاجه نجد أن استيراد النفط ظل يسجل نمواً ملحوظاً حيث كان يشكل نسبة 6.3% من حجم الواردات فى عام 1976م و 21.8% فى عام 1980م، ومن العام 1998م بدأ تصدير البترول وأخذت نسبة وارداته فى التراجع. بلغت نسبة الواردات البترولية فى العام 1999نسبة 13% من اجمالى الواردات،ثم انخفضت إلى 5.1 % فى العام 2003م وارتفعت نسبة مساهمة البترول فى الصادرات إلى 82% من إجمالى قيمة الصادرات فى العام 2004م ثم إلى95% فى العام 2007م ثم انخفضت الى91% من إجمالى قيمة الصادرات فى العام 2009م والى 85.6% فى التسعة أشهر الأولى من العام 2010م .

لعبت الصادرات البترولية دوراً فعالاً فى تخفيض عجز الميزان التجاري وذلك بدعمها اللامحدود للصادرات غير البترولية فى عملية سداد فاتورة الإستيراد، إذ أن الصادرات غير البترولية على مدى الفترة الماضية(2005—2015) م وفى أحسن أحوالها لم تتجاوزال 700 مليون دولار إلا فى التسعة اشهرالأولى من العام 2010م حيث بلغت حوالى 1.2بليون دولار، بينما نجد أن قيمة الصادرات البترولية قد فاقت فى بعض السنوات 2008 و2009م إجمالى قيمة الواردات بنسبة 109% و134% على التوالى.

جدول(4-7) مساهمة الصادرات البترولية فى قيمة الواردات(2005—2015م) القيمة بملايين

العام	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
قيمة صادرات البترول	1396.8	1376.6	1510.69	2047.7	3100.5	4187.4	5087.2	8418.5	1109.4	7833.7	164.9
اجمالي قيمة الواردات	1552.7	1585.5	2446.4	2881.9	4075.2	6756.8	7104.7	722.4	8229.4	8528	312.7
نسبة مساهمة البترول	%88.7	%66.8	%61.8	%71.1	%76.1	%62	%71.6	%109	%134.8	%91.9	%97.9

الدولارات:

المصدر: تقارير بنك السودان (2005 – 2015)

يتضح من الشكل أعلاه ان متوسط نسبة مساهمة البترول من إجمالى قيمة الواردات فى خلال الفترة (2005 – 2010)م قد بلغت 85.4% وقد كان لهذه المساهمة أثر فعال فى تخفيض الطلب على العملات الصعبة واستقرار سعر الصرف خلال الفترة (2005—2010)م.

استقر سعر صرف العملة السودانية عند متوسط 2.37 خلال الخمسة سنوات الماضية مما كان له الأثر الكبير فى الإستقرار الذى شهدته حركة الأموال والتجارة داخلياً وخارجياً.

الصادرات غير البترولية:

جدول(4-8) قيم الصادرات غير البترولية خلال الفترة (2005—2015)م القيمة بملايين الدولارات:

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
قيم الصادرات غير البترولية	455.9	322.1	438.2	494.5	677.3	636.9	569.4	460.6	576.4	702.5	1199.5
قيم الصادرات البترولية	1376.8	1376.6	1510.9	2047.7	3100.5	4187.4	5087.2	8418.5	11094	7833.7	7164.9

المصدر: تقرير بنك السودان (2005 – 2015)م

الجدول اعلاه يوضح أن قيم الصادرات غير البترولية خلال الفترة (2005—2015م) قد شهدت تذبذباً ملحوظاً خلال الأربعة أعوام الأولى(2005—2009)م وفى أحسن أحوالها لم تتجاوز ال500 مليون دولار ثم أخذت فى الارتفاع فى الاعوام التالية وبلغت قمتها فى التسعة أشهر الأولى من العام 2010م حيث بلغت 1.2 بليون دولار. ظلت الصادرات غير البترولية كما هى عليه طيلة هذه الفترة مع بعض التغيرات الطفيفة فى ترتيبها من حيث الكميات و الحصيلة من عام لآخر.

-ونجد ان صادرات السودان البترولية قد تأثرت بإنفصال الجنوب حيث انخفضت من 500 الف برميل يومياً الي 120 الف برميل حيث فقد السودان 320 الف برميل من صادرات البترول اليومية مما يعني إنخفاض في واردات العملة الأجنبية مما ادي الي عجز في الميزان التجاري وإنخفاض قيمة العملة المحلية مقابل نظيرتها من العملة الأجنبية .

ظلت الموازنة بعد الإنفصال تسجل عجزاً مستمراً من خلال الأعوام 2010-2015م حيث بلغت نسبة الواردات البترولية 4800 مليون دولار يومياً وهذا بدلاً من 45000 مليون دولار يومياً وهذه القيمة لا تغطي فاتورة واردات السودان اليومية .

2- قد شهدت صادرات السودان الغير بترولية خلال الفترة 2011-2015م تذبذباً ملحوظاً ولم تتجاوز الـــ 240 مليون دولار في السنة حيث فقد السودان موارد لدولة جنوب السودان مثل الثروة السمكية ،الثروة الغابية، الحيوانية والأراضي الزراعية مما كان له الأثر المباشر في انخفاض صادرات السودان الغير بترولية .

شكل رقم (4-3) مقارنة بين قيم الصادرات البترولية وغير البترولية بملايين الدولارات:

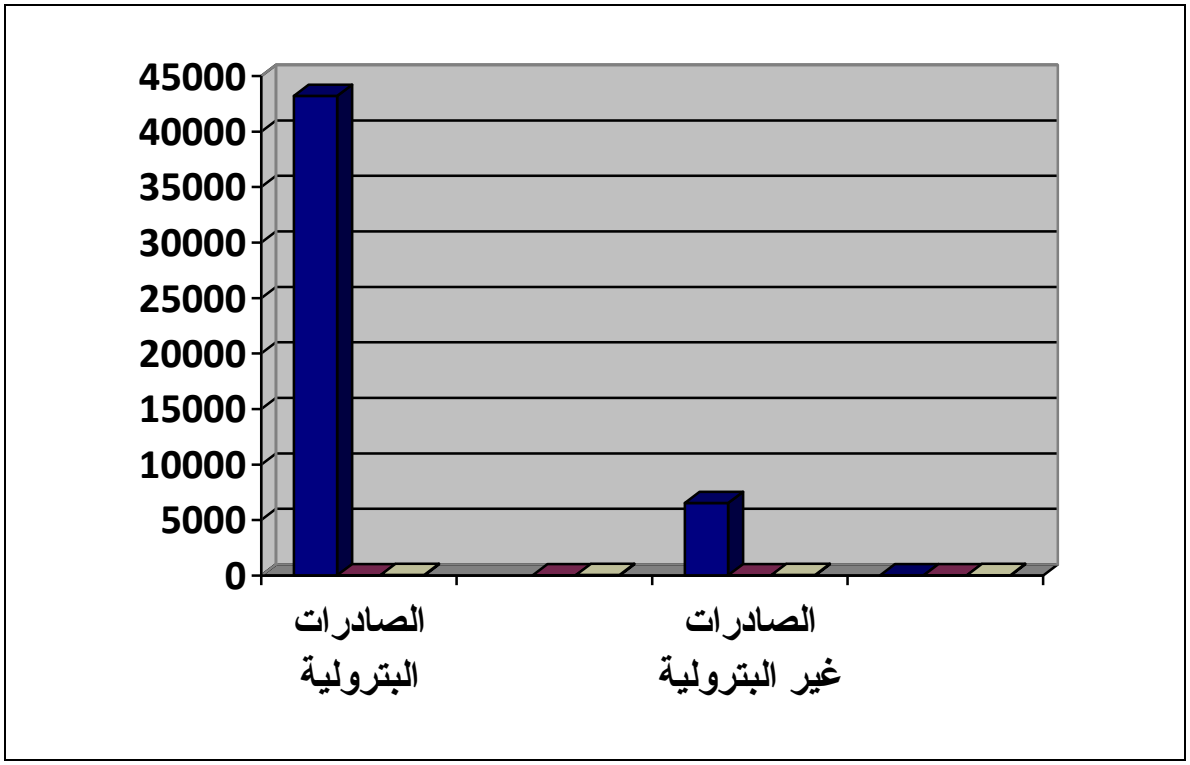

المصدر: إعداد الباحثون

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه الذي يبين مقارنة بين قيم الصادرات البترولية وغير البترولية خلال الأعوام (2005-2015م) نجد أن جملة مساهمة الصادرات البترولية قد بلغت 43213.49 مليون دولار من جملة الصادرات وأن هذه القيمة أكبر من قيمة الصادرات الغير بترولية التى لم تتعدى 6533.3 مليون دولار ويرجع السبب في ذلك الى ان السودان كان ينتج حوالي 500 الف برميل يومياً بعد العام1999م حيث كان يعتمد علي الصادرات البترولية بنسبة 95% من جملة الصادرات السودانية .

ويرجع تدني الصادرات الغير بترولية الى الإعتماد علي الصادرات البترولية وإهمال القطاعات الإنتاجية الأُخر مثل القطاع الزراعي والثروة الحيوانية وعدم تبني الحكومة سياسة التنويع Deversefiction

المبحث الثالث :

دور الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا والتقنية والمهارات الفنية :-

الأثر فى نقل وتوطين التقانة :[34]

يمثل الإستثمار الأجنبي مصدراً هاماُ من مصادر الحصول على التكنولوجيا الحديثة فى عملية الإنتاج و كسب المهارات التنظيمية و الوقوف على الأساليب الإدارية الحديثة ، و تسهيل سبل الوصول الى اسواق التصدير العالمية وفيما يلى نورد نماذجاً من الأثار التقنية للإستثمار الأجنبى على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

أولاً: القطاع الزراعي :

1. البيوت المحمية : ميزة هذه التكنولوجبا هى جعل زراعة محاصيل الخضر الموسمية تنمو وتنتج في غير مواسمها (وقت الندرة) ساهمت هذه المحميات في تحقيق انتاجية جيدة جدا.
2. الزراعة بالرى المحورى : حققت هذه التقنية نتائج أولية تشير الى مضاعفة الإنتاجية مرة ونصف عن النظم التقليدية.
3. قطاع الدواجن : تم استخدام احدث انماط الحظائر المغلقة ذات سعة الإنتاج الكبيرة.
4. الخدمات الزراعية الهندسية:

تم تطوير أساليب الرى ، النقل الجاف والمبرد ، التخزين الحديث ،التعبئة والتغليف وغيرها.

ثانياً: القطاع الصناعى:

1. صناعة الزيوت:

شهدت صناعة الزيوت طفرة تقنية كبيرة وذلك بإستبدال المعاصر التقليدية بالمعاصر الميكانيكية ذات المكابس الحلزونية التى أدت الى رفع نسبة استخلاص الزيوت الى 90%.

2. صناعة البلاستيك:

أدت التكنولوجيا المستخدمة في صناعة البلاستيك الى تنويع المنتجات البلاستكية، والتى تساهم بأكثر من 60% في حياتنا اليومية ، حيث يتم انتاج الحبال و الجوالات والمواسير والعبوات وخراطيش المياه

---

[34] وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي 2005م ص 26 و165 .

والكوابل. الكهربائية وحافظات المياه والحصائر والصهاريج والأجهزة الكهربائية و الحقن والدربات والإسفنج الصناعي وغيرها.

3. صناعة الصابون:

تطورت التقنية المستخدمة فى صناعة الصابون بإدخال الماكنات و الغلايات الحديثة ونتيجة لذلك تنوعت منتجات هذا النشاط فأصبح لدينا انواع مختلفة من الصابون (الغسيل ، التواليت ، البدرة والسائل والمعجون).

4. صناعة البتروكيماويات:

من أهم القطاعات الصناعية التي تأثرت بعملية نقل التكنولوجيا في السودان وقد ظهرت هذه الصناعة بظهور استخراج البترول في السودان مستفيدة من الإستثمارات الضخمة في مجال البترول.

ثالثاً: قطاع الخدمات:

شهد قطاع الإتصالات والنقل بالبلاد طفرة كبيرة من خلال الإستثمارات الأجنبية وقد جلبت هذه الإستثمارات أحدث أنواع التقنيات المستخدمة فى هذه المجالات. تطور قطاع النقل أيضاً بفضل الإستثمارات الأجنبية مما كان له أثر كبير فى زيادة الطن المنقول وتخفيض قيمته ، هذا فضلاً عن دخول أنماط جديدة من وسائط النقل كالنقل المبرد والحاويات كما تم كذلك إدخال البصات السياحية الحديثة .

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

اولاً: مناقشة الفرضيات:

الفرضيه الأولى : الإستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية :

من خلال التحليل نجد ان الإستثمار الأجنبي المباشر لعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية الإقتصادية في كافة القطاعات الخدمية ، الزراعية والصناعية كما يوضح جدول (4-1) وجدول (4-2) وجدول (4-3) حيث بلغ حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو القطاع الصناعي نحو 1472 مليون دولار خلال العام 2005م ليواصل الإرتفاع الى أن وصل الى 11500 مليون دولار في العام 2015م.

كذلك في القطاع الزراعي فقد ارتفع حجم الإستثمارات الأجنبيه المباشره من 134 مليون دولار في العام 2005م الى 11500 مليون دولار في العام 2015م.

أما في القطاع الخدمي فقد ارتفع حجم الإستثمارات الأجنبيه المباشره من 995 مليون دولار عام 2005م لتصل الى 21420 مليون دولار في العام 2015م مما يعني ان هنالك تنمية اقتصادية متزايدة في هذه القطاعات كمايوضح جدول (4_1) وجدول (4-2) وذلك من خلال التاثير الإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي حيث كانت مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر 85707 مليون دولار في العام 2005 لترتفع الى 576600.4 مليون دولار في العام 2015 محققه معدل زياده كبير جدا.

فكانت جملة مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي 2548286.26 مليون دولار خلال الاعوام 2005-2015م كما يوضح جدول (4_3).

كما لعب الإستثمار الأجنبي المباشر دورا ايجابيا في تخفيض البطالة وذلك من خلال تشغيل العماله نتيجة لخلق فرص عمل جديدة للبلد المضيف كما يوضح جدول (4-4)و(4-5)و(4-6) حيث ارتفع عدد العمالة في الأستثمارات الأجنبية بالنسبة للقطاع الزراعي من 227 عامل

في العام 2005م ليواصل في الإرتفاع الى ان وصل 2269 عامل في العام 2015م . حيث كان اجمالي العمالة الوطنيين في القطاع الزراعي خلال الاعوام 2005-2015م 18734 عامل بإجمالي المشاريع الزراعية البالغ عددها 38 مشروع كما يوضح جدول (4-4) اما في القطاع الصناعي نجد ان حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو القطاع الصناعي والبالغ عددها 213 مشروع خلال الفتره 2005 -2015 م قد ساهمت في توظيف حوالي 59121 عامل كما يوضح جدول (4-5).

اما في القطاع الخدمي فقد ساهمت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في توظيف حوالي 87924 عامل في مختلف المجالات مثل النقل البري ، البنوك والإتصالات وغيرها بعدد 170 مشروع كما موضح في جدول (4-6) .

الفرضية الثانية : دور الإستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الصادرات :

من خلال التحليل فقد توصل البحث الى ان الإستثمارات الأجنبية المباشرة لها دور فعال في زيادة الصادرات خاصةً في مجال النفط وذلك من خلال احلال الواردات مما ساهم مساهمة فعالة في تخفيض الطلب على العملات الصعبة كما يوضح جدول (4-7)و(4-8) حيث ارتفعت قيمة الصادرات البترولية من 1396.8 مليون دولار خلال العام 2005 م لتواصل في الإرتفاع الى ان وصلت 4187.4 مليون دولار في العام 2010م ثم انخفضت بعد ذلك الى 164.9 مليون دولار في العام 2015م نتيجة لإنفصال جنوب السودان منذ العام 2011م.

اما في الصادرات غير البترولية فقد كان للإستثمار الأجنبي المباشر مساهمه كبيرة حيث ارتفعت الصادرات غير البترولية من 455.9 مليون دولار في العام 2005م لتصل الى 1199.5 مليون دولار في العام 2015م كما موضح في جدول (4-8) .

الفرضية الثالثة : دور الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا والتقنية والمهارات :

من خلال التحليل فقد توصلنا الى ان الإستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما من مصادر الحصول على التكنو لوجيا في عملية الانتاج وكسب المهارات الفنية والتنظيمية في كافة القطاعات الزراعية ، الصناعية والخدمية .

ثانياً: النتائج

النتائج الخاصة:

1. يلعب الإستثمار الأجنبي المباشر دوراً ايجابياً في تحقيق نمو اجمالي الناتج المحلي .
2. ساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل التقنية والمعرفة الحديثة.
3. ساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل .
4. يلعب الإستثمار الأجنبي المباشر دوراً مهماً في زياده الصادرات .
5. ساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الإقتصادية المرجوه .

النتائج العامة :

1. ظهر من خلال الدراسة ان الإستثمار الأجنبي المباشر يعتبر مصدراً هاما من مصادر التمويل.
2. اوضحت الدراسة ان الإستثمار الأجنبي المباشر من اكثر انواع التمويل فائدة بالنسبة للسودان وذلك لأن انواع التمويل الأخرى مثل القروض تترتب عليها فوائد .
3. وضح من خلال الدراسة ان السودان كغيره من الدول النامية يعاني من ضعف المدخرات القومية والتي تؤدي لتكوين التراكم الرأسمالي الذي يعمل علي قيام المشروعات التنموية .

ثالثاً:التوصيات

التوصيات الخاصة:

1. على الدولة تشجيع الإستثمارات الأجنبية لزيادة الصادرات السودانية .
2. على الدولة الإهتمام بالإستثمارات الأجنبية من اجل زيادة الناتج المحلي الإجمالي .
3. التركيز على الإستثمارات التي تعتمد على الكثافه العمالية وذلك للتخفيف من حدة البطالة.
4. ان يلزم قانون الإستثمار المستثمرين الإجانب والشركات الأجنبية بنسبة معينة من الشركات الأجنبية بنسة معينة من العمالة الوطنية حتى تتم الإستفادة من الخبرات والكوادر الأجنبية ونقلها للعمالة السودانية.

التوصيات العامة:

1. على الدولة الإهتمام بالسياسات الإقتصادية والمالية التي تشكل حافزاً قوياً للمستثمرين الأجانب .
2. ان تقوم الدولة بالترويج الجيد للإستثمار لجذب مزيداً من الإستثمارات الأجنبية .
3. على وزارة الإستثمار معرفة المقدرة المالية والفنية للمستثمر الأجنبي وذلك حتي تتأكد من ان المستثمر قادر علي إنشاء وتمويل المشاريع التي منحتها له الوزارة.
4. التركيز على تطوير البنية التحتية للإقتصاد وذلك للتقليل من تكلفة الإستثمارات وأيضاً إنشاء المشروعات الكبرى للتوسع الزراعي والصناعي وزيادة الإنتاجية .
5. على الدولة ان تقوم بتهيئة مناخ الإستثمار وذلك بإصدار قانون موحد للإستثمار الأجنبي يشمل كل الولايات .
6. بما ان الذهب حالياً يلعب دوراً فاعلاً في تطوير وتنمية الإقتصاد السوداني فعلى الدولة تطوير وتنمية المناطق التي يوجد بها الذهب وذلك بدعمها للخدمات الأساسية من تعليم وصحة وبنيات تحتية وتوفير الأمن بها .

توصيات لبحوث مستقبلية:

- دور الإستثمارات الأجنبية في توطين تكنولوجيا الإنتاج الحديثة وتدريب العاملين.
- أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الموارد الإقتصادية.

قائمة المصادر والمراجع:

اولاً: المصادر

1. القرآن الكريم – سورة التوبة الأية(105).

ثانياً: المراجع والكتب:

2-احمد عبد الرحمن ، التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومشكلاتها ، الدار الجامعية ، الاسكندرية 1999م.

3-اميرة حسب الله محمد – الإستثمار الأجنبي المباشر في البيئة الإقتصادية العربية ، دراسة مقارنة كلية التجارةــ عين شمس 2005 -2006م.

4-السماني مصباح عبد الله الحسن ،محددات الإستثمار الأجنبي المباشر ، جامعة السودان ،2004م.

5-حامد محمد عماره ، التنمية البشرية في الوطن العربي، سيناء للنشر ، المطبعة العالمية الأولى 1992م.

6-حمدي رضوان، الإقتصاد الدولي، دراسة تحليلية للعلاقات الدولية، كلية التجارة، جامعة عين شمس 1998م.

7-خبابة عبد الله ، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الإقتصادية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2014م.

8-سعد ماهر حمزه – التنمية الإقتصادية والجمود الإجتماعي ــ جامعة القاهرة فرع الخرطوم ـــــ1987م.

9-شقيري نوري موسي وآخرون- إدارة الإستثمار. دار المسيرة 2012م.

10-عبدالسلام ابو قحف ،نظريات التمويل وجدوى الإستثمارات الأجنبيه ،مؤسسة شباب الجامعه 2001م.

11-عبد السلام ابو قحف ، اقتصاديات الإستثمار الدولي ، الطبعه الثانيه الإسكندريه عام 1991م.

12-عثمان ابراهيم السيد – اقتصاديات المشروع ، نظره شاملة في تقويم المشروعات ، دار جامعة القرآن الكريم للطباعة 2002م.

13-كمال عبد حامد آل زيادة – الإستثمار الأجنبي المباشر -جامعة اهل البيت ، العراق 2001م.

14- ــ محمد الصادق الرشيد – تفدير دالة الإستثمار الكلية في السودان 2010م.

15- محمد عبد العزيز عجيمة – التنمية الإقتصادية ، كلية التجارة – جامعة القاهرة – دار الجامعة للنشر الإسكندرية 2014م.

16-محمد مهدي يس ادم – النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية ووسائل قياسها – دار الجامعة للنشر – الإسكندرية 2014م .

17-هناء حافظ بدوي ،التنمية الإجتماعية ،رؤية واقعية في منظوم الخدمة الإجتماعية ، المعهد العالمي للخدمة الاجتماعية،الاسكندريه 2000.م.

18-يعقوب علي جانقي- علم الدين عبد الله بانقا ،تقييم تجربة السودان في استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسه على الوضع الإقتصادي والمنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهره ، الشارقة ، الامارات المتحدة 2006م.

ثالثاً: التقارير والدوريات:

19-الجهاز القومى للإستثمار- إدارةالاحصاء والمعلومات- الأداء فى الفترة من يناير – ديسمبر2013م.

20-وزارة الإستثمار- تقرير حصر وتحليل الإستثمار الأجنبي المباشر 2015م.

21-وزارة المالية والإقتصاد الوطني- العرض الاقتصادي 2005م.

22- تقرير بنك السودان المركزي (2005-2015م).

23- تقارير الجهاز المركزي للإحصاء 2015م.

رابعاً: الرسائل الجامعية:

24- اميره حسن علي باشري ــ دور الإستثمارات الأجنبيه العربيه في تنميه الإقتصاد السوداني ، بحث ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. 2000 ــ 2008م .

25- اعتدال مصطفي عبد الحميد دياب -اثر الإستثمار الأجنبي المباشر في خفض معدلات البطالة في السودان ، ورقة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا مارس 2015م.

26- ساره حسام ساتي شرف الدين،اثر الإستثمار العربي في القطاع المصرفي في السودان ،دراسة حالة بنك المال المتحد ــ ورقة ماجستير – اكاديمية السودان للعلوم المصرفيه والماليه2013م.

27- علاء الدين حمد عثمان ، الشركات متعددة الجنسيات ودورها في الإستثمار في السودان، ماجستير ، جامعة ام درمان الاسلاميه 2005م.

28-عفاف عبد الرحيم الخضر ، التخطيط التنموي – جامعة الخرطوم – ورقة عمل ، 2007م .

29-محمد الصادق الرشيد- ورقة ماجستير في الإقتصاد القياسي ، تقدير دالة الإستثمار الكلي في السودان 2010م.

30-محمد بشير الفاضل محمد ، الإستثمار الأجنبي المباشر واثره على الناتج المحلي الإجمالي في السودان- ورقة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2013م.

31-نزار العجمي رحمة الله ، دور الإستثمارات الأجنبيه المباشره المتعلقه بالنفط السوداني في توفير عملات اجنبيه في الفتره من 1996 ــ 2004م، رسالة ماجستير في الدراسات المصرفية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2007م.